

**الشروط الإعتيادية لخدمات التمويل التجارية
والتخصيم
بنك إنتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود،
الإمارات العربية المتحدة**

Standard Trade Terms

HSBC Bank Middle East Limited, UAE



3.....	1 التطبيق
4.....	القسم 1 - الخدمات التجارية
4.....	2 قواعد غرفة التجارة الدولية
4.....	3 الاعتمادات المستندية
8.....	4 السندات
11.....	5 التحصيلات المستندية
11.....	6 التمويل
14.....	7 قروض التمويل التجاري
15.....	8 طلبات الافراج عن البضائع وضمانات الشحن وخطابات الضمان
16.....	القسم 2 - السداد والتعويض والحقوق الأخرى
16.....	9 السداد والتعويض
17.....	10 الضمانات النقدية
18.....	11 الرهن
19.....	12 إيصالات الأمانة
20.....	13 المقاصة
20.....	14 الحقوق التكميلية
21.....	القسم 3 - الرسوم والدع
21.....	15 الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف
22.....	16 الدفع
24.....	القسم 4 - الإقرارات والتعهدات والعقوبات
24.....	17 الإقرارات والضمانات
25.....	18 التعهدات
28.....	19 الامتثال للقوانين والأحكام
29.....	القسم 5 - التعليمات و البرامج الإلكترونية
29.....	20 التعليمات
31.....	21 البرامج
32.....	القسم 6 - أخرى
32.....	22 تحديد المسؤولية
35.....	23 الإفصاح والسرية والخصوصية
36.....	24 منفردات
38.....	25 القانون الحاكم والولاية القضائية
39.....	القسم 7 - التعريفات والتفسير
39.....	26 التعريفات والتفسير
40.....	شروط الدولة

الشروط الإعتيادية للمعاملات التجارية (هذه الشروط)

1. التطبيق

- 1.1 تنطبق هذه الشروط على أية خدمة تجارية قد يوافق إتش إس بي سي على إتاحتها أو الحصول عليها بناءً على طلب العميل. وتتضمن هذه الشروط شروط الدولة المعنية.
- 1.2 تخضع هذه الشروط، حيثما ينطبق ذلك، لأحكام وشروط أخرى فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها إتش إس بي سي للعميل (بما في ذلك أية خدمة مصرفية أو اتفاقية تشغيل حساب) من وقت لآخر. فيما يتعلق بالخدمة التجارية، عند نشوء أي تعارض بين هذه الشروط وأية أحكام وشروط سارية أخرى، تطبق الأحكام والشروط وفقاً لترتيب الأولوية التالي:
 - (أ) الطلب؛
 - (ب) اتفاقية التسهيلات (إن وجدت) و/أو اتفاقية ضمان معمول بها؛
 - (ج) شروط الدولة (إن وجدت)؛
 - (د) هذه الشروط؛
 - (هـ) شروط أخرى مماثلة.
- 1.3 لا يقدم إتش إس بي سي أية مشورة للعميل فيما يتعلق بالخدمة التجارية. بالرغم من أن إتش إس بي سي قد يقدم معلومات أو يعبر عن آرائه من وقت لآخر، فإن تلك المعلومات أو الآراء لا تُقدم كمشورة. قبل التقدم بطلب، أو قبول، خدمة تجارية، على العميل إجراء مثل تلك الاستفسارات والتقييمات التي يعتبرها مناسبة، ويجب على العميل عدم الاعتماد على إتش إس بي سي لتقديم مشورة أو توصيات. إذا كان العميل في شك بخصوص الخدمة التجارية، يجب على العميل طلب استشارة مهنية مستقلة.
- 1.4 تعتبر كل خدمة تجارية منفصلة ومستقلة عن المعاملة التجارية التي تتعلق بها هذه الخدمة التجارية، ولا يتعلق إتش إس بي سي بأي حال من الأحوال، أو يخضع لشروط تلك المعاملة التجارية أو حتى يكون ملزماً بها، حتى إذا كانت هناك إشارة متضمنة في أي مستند مرتبط بتلك الخدمة التجارية.
- 1.5 قد يقوم إتش إس بي سي بتسمية أو توجيه أو إعاز أي بنك مُراسل (بما في ذلك أي عضو من مجموعة إتش إس بي سي) ليكون البنك المُصدر أو المُراسل أو المُعين أو المُعزز فيما يتعلق بالخدمة التجارية (وقد يُفيد ذلك البنك المُراسل بأحد أعضاء مجموعة إتش إس بي سي أو بنك مُراسل مقبول لدى إتش إس بي سي) ويحق له إصدار خطابات ضمان مقابلة أو اعتماد ضمان مقابل بذلك الشكل والمحتوى حسبما يتم تحديده من قبل إتش إس بي سي لصالح البنك المُراسل. قد يقوم إتش إس بي سي بالدفع لـ، أو الاستلام من أي بنك مُراسل، المصاريف أو العمولات أو الرسوم أو المدفوعات الأخرى.

1.6 لا يوجد في هذه الشروط ما يلزم إتش إس بي سي بتنفيذ أو تقديم أية خدمة تجارية في أي وقت.

القسم 1 – الخدمات التجارية

2 قواعد غرفة التجارة الدولية

2.1 ما لم يطلب العميل خلاف ذلك (ويوافق إتش إس بي سي على ذلك الطلب):

(أ) يتم إصدار كافة الاعتمادات المستندية الصادرة عن إتش إس بي سي طبقاً للأعراف والممارسات الموحدة بشأن الاعتمادات المستندية، طبعة 2007، نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 600 (UCP600)، وإن تطلب الأمر من قبل إتش إس بي سي، ملحق الأعراف والممارسات الموحدة بشأن الاعتمادات المستندية للعرض الإلكتروني (eUCP)؛

(ب) يتم إصدار كافة اعتمادات الضمان الصادرة عن إتش إس بي سي طبقاً للممارسات الدولية لاعتمادات الضمان عام 1998، نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 590 (ISP98)؛

(ج) يتم إصدار كافة السندات المالية والضمانات الصادرة عن إتش إس بي سي طبقاً للقواعد الموحدة لطلب الضمانات، نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 758 (URDG 758)؛ و

(د) يتم إجراء كافة التحصيلات المستندية طبقاً للقواعد الموحدة للتحصيل المستندي عام 1995، نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 522 (URC522)،

ستكون في كل حالة، وفقاً لما قد يتم تعديله من وقت لآخر (إلى جانب قواعد غرفة التجارة الدولية)، وحقوق والتزامات العميل خاضعة لقواعد غرفة التجارة العالمية المعمول بها بالإضافة إلى هذه الشروط.

2.2 إذا كان هناك أي تعارض بين أي من قواعد غرفة التجارة الدولية وهذه الشروط، فإن هذه الشروط تسود.

3 الاعتمادات المستندية

3.1 تنطبق الشروط الواردة في هذه المادة 3 على أية اعتمادات مستندية.

3.2 على العميل أن:

(أ) يتعهد بدراسة نسخة العميل من كل اعتماد مستندي صادر من قبل إتش إس بي سي للتحقق من تطابقه مع الطلب المعني؛ و

(ب) يوافق على توجيه إشعار فوري إلى إتش إس بي سي بأي اعتراض على محتوياته.

الواردات

3.3 يكون إتش إس بي سي مفوضاً بالوفاء بـ ودفع أية مطالبة تم تقديمها بموجب

اعتماد مستندي والظاهرة على وجهه للالتزام بشروطه و/أو أية مستندات مسحوبة (أو يُزعم أنها مسحوبة) ومقدمة بموجب ذلك الاعتماد المستندي وفقاً لشروطه، دون الرجوع إلى أو الحصول على أي تفويض آخر من العميل أو أي طرف آخر، ودون الاستفسار عما إذا كان قد تم تقديم أية مطالبة بشكل صحيح، وعلى الرغم من أن صحة وسريان أية مطالبة من هذا القبيل، أو مبلغها، قد تكون محل نزاع. يقبل العميل أية مطالبة من هذا القبيل كدليل قاطع على أن إتش إس بي سي كان مسؤولاً عن الوفاء بها ودفعها، ويكون أي دفع يتم، أو أية خطوات يتم اتخاذها، من قبل إتش إس بي سي بحسن نية بموجبها أو فيما يتعلق بها، ملزماً للعميل.

3.4 يمثل تقديم أية مستندات بموجب الاعتماد المستندي لشروط الاعتماد المستندي إذا قرر إتش إس بي سي بأنها تبدو سليمة، ومطابقة ككل لمتطلبات الاعتماد المستندي. يتنازل العميل عن كافة المطالبات ضد إتش إس بي سي عن أي تأخير قد يؤدي إلى فحص تلك المستندات أو عن أي إخفاق في تحديد أية تناقضات قد تكون موجودة.

3.5 على الرغم من أية تعليمات مخالفة من قبل العميل، يجوز لإتش إس بي سي رفض أية مطالبة يقرر إتش إس بي سي بعدم التزامها بشروط الاعتماد المستندي ذي الصلة. لا يكون إتش إس بي سي ملزماً بإخطار العميل أو بالسعي للحصول على تخلي من العميل عن أي تناقض قبل رفض المطالبة. عندما يسعى إتش إس بي سي للحصول على التخلي عن أي تناقض، فإن اتخاذ مثل ذلك الإجراء لا يلزم إتش إس بي سي بالسعي للحصول على تخلي عن أي تناقض في أي وقت آخر.

3.6 إذا قام إتش إس بي سي بإخطار العميل بوجود تناقض فيما يتعلق بمطالبة وطلب العميل من إتش إس بي سي و/أو بنكه المرسل أو وكيله أن:

(أ) ينفذ الدفع بموجب الاعتماد المستندي، بغض النظر عن التناقض؛ أو

(ب) يقوم بالتوقيع على أو إصدار أي ضمان أو تعويض يغطي التناقض، يؤكد العميل أن التزاماته بالسداد والتعويض المنصوص عليها في المادة 9 (السداد و/التعويض) تنطبق على تلك المطالبة و/أو أي ضمان أو تعويض من هذا القبيل.

3.7 يجوز لـ إتش إس بي سي في أي وقت تعديل أو إدراج أحكام وشروط إضافية في الاعتماد مستندي حسبما يعتبره إتش إس بي سي مناسبا، بشرط ألا يزيد أي تعديل أو أحكام وشروط إضافية من هذا القبيل من التزامات العميل فيما يتعلق بذلك الاعتماد المستندي. يجوز لإتش إس بي سي، طبقاً لموافقة المستفيد، أن يلغي كامل الرصيد أو أي رصيد غير مستخدم من الاعتماد المستندي.

3.8 على الرغم من أية تعليمات في الطلب، يجوز لإتش إس بي سي تقييد توفر أي اعتماد مستندي، أو أي مراسلة أو تعزيز، لمكاتبه الخاصة أو لأي بنك مُراسل أو وكيل من اختياره و، في هذه الحالة، قد يرفض إتش إس بي سي

الوفاء بأي مستند أو دفعه يكون مسحوباً أو يُزعم أنه مسحوباً من أي مكتب أو بنك أو شخص آخر بخلاف ذلك المكتب أو البنك المُراسل أو الوكيل.

3.9 إذا قام إتش إس بي سي بتنفيذ الدفع بموجب اعتماد مستندي قبل تاريخ استحقاق ذلك الاعتماد المستندي:

(أ) (في حال تحمل المستفيد من الاعتماد المستندي للفائدة) يكون العميل مسؤولاً عن دفع كامل مبلغ الاعتماد المستندي لـ إتش إس بي سي في تاريخ الاستحقاق، حتى إذا كان إتش إس بي سي قد دفع فقط مبلغاً مخفضاً بموجب الاعتماد المستندي؛ و

(ب) (في حال إذا تُطلب من العميل تحمل فائدة بموجب الاعتماد المستندي طبقاً لأية اتفاقية أخرى مع إتش إس بي سي)، على العميل، في تاريخ استحقاق ذلك الاعتماد المستندي أو في أي تاريخ سابق حسبما يطلبه إتش إس بي سي، دفع كامل مبلغ المطالبة إلى إتش إس بي سي بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المطالبة عن الفترة من والمتضمنة تاريخ دفع إتش إس بي سي ومتضمنة تاريخ الاستحقاق، لتلك الفائدة المستحقة الدفع طبقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف).

3.10 إذا كانت شروط أي اعتماد مستندي (سواء بشكل صريح أو ضمني) تسمح بتنفيذ الدفع للمستفيد قبل استلام المستندات المطلوب تسليمها بموجب ذلك الاعتماد المستندي، على العميل، في تاريخ استحقاق ذلك الاعتماد المستندي أو في أي وقت سابق حسبما يطلبه إتش إس بي سي، دفع كامل مبلغ المطالبة إلى إتش إس بي سي (سواء كانت المستندات التي تم تسليمها لاحقاً متوافقة مع شروط الاعتماد المستندي أم لا) بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المطالبة عن الفترة من والمتضمنة تاريخ دفع إتش إس بي سي ومتضمنة تاريخ الاستحقاق، لتلك الفائدة المستحقة الدفع طبقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف).

3.11 إذا كان أي اعتماد مستندي ينص على أن يتم إرسال بعض المستندات المحددة من قبل المستفيد مباشرة إلى العميل في وقت تقديم المستفيد لأية مطالبة أو قبله، يجب تقديم كافة المستندات المتبقية إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بأية مطالبة بموجب ذلك الاعتماد المستندي. إذا كان يستخدم العميل المستندات التي تم إرسالها مباشرة إليه للحصول على حيازة البضائع، فإن إتش إس بي سي يكون مخولاً بقبول كافة المستندات المقدمة بموجب ذلك الاعتماد المستندي والدفع أو القبول عند التقديم والدفع عند الاستحقاق كافة المستندات التي يتم سحبها فيما يختص بالبضائع، بغض النظر عن أي تناقض أو أي أمر أو شيء آخر كان من الممكن أن يُخفف أو يؤثر على التزامات العميل أو إتش إس بي سي. ويؤكد العميل أن التزامات السداد والتعويض المنصوص عليه في المادة 9 (السداد والتعويض) تنطبق على أي مبلغ يدفعه إتش إس بي سي فيما يختص بذلك الاعتماد المستندي.

3.12 إذا كان أي اعتماد مستندي ينص على أن البضائع المؤمنة بموجب بواليص/شهادات تأمين تحتوي على "شروط مجمع مكنتبي التأمين على شحن البضائع" أو غيرها من الشروط الإعتيادية الخاصة بمجال الأعمال، يجوز لإتش إس بي سي أن يقبل بواليص/شهادات تأمين تحتوي على "شروط بوليصة التأمين الأمريكية على نقل البضائع" أو أية شروط قياسية أخرى خاصة بهذا المجال من الأعمال يقرر إتش إس بي سي بأنها مناسبة.

3.13 لن يكون إتش إس بي سي ملزماً في أي وقت بإصدار أية مستندات أو بضائع إلى العميل ما لم يتم العميل بالوفاء بالتزامات العميل الخاصة به بالكامل فيما يختص بالاعتماد المستندي المتعلق بتلك المستندات أو البضائع.

3.14 إذا قام إتش إس بي سي بإصدار اعتماد مستندي بالنوع الظهير (اعتماد مستندي ظهير) إلى اعتماد مستندي آخر (اعتماد مستندي رئيسي) على العميل أن:

(أ) يقر بأن التزامات العميل فيما يختص بالاعتماد المستندي الظهير لا تعتمد أو تشتت على أداء الاعتماد المستندي الرئيسي؛

(ب) يتنازل بشكل غير مشروط وغير قابل للنقض وينقل بشكل مطلق لـ إتش إس بي سي كافة حقوق الدفع الخاصة به في الاعتماد المستندي الرئيسي؛

(ج) لا يُعدل أو يقبل أي تعديل على الاعتماد المستندي الرئيسي دون موافقة إتش إس بي سي أو اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى عدم استلام إتش إس بي سي لكامل المبلغ بموجب الاعتماد المستندي الرئيسي؛

و

(د) تفويض إتش إس بي سي باستخدام المستندات المقدمة بموجب الاعتماد المستندي الظهير لتقديم مطالبة بموجب الاعتماد المستندي الرئيسي بغض النظر عن أية تناقضات أو مخالفات في المستندات المقدمة.

3.15 يكون إتش إس بي سي غير ملزم بإخطار العميل عن أي عدم توافق بين شروط الاعتماد المستندي الظهير والاعتماد المستندي الرئيسي ذي الصلة.

الصادرات

3.16 إذا قام إتش إس بي سي بتعزيز الاعتماد مستندي أو الاعتماد ضمان (سواء كان ذلك على أساس معلوم أو غير معلوم) ولم يتم استلام الدفع بشكل كامل أو جزئي من قبل إتش إس بي سي من البنك المصدر ذي الصلة، فإن العميل مطالب فقط بتعويض إتش إس بي سي عن المبالغ التي لم يتم استلامها إذا كان عدم الدفع يرجع إلى حدث حق الرجوع. يتم سداد مثل هذه المبالغ من قبل العميل مباشرة بناءً على طلب إتش إس بي سي مع أية فائدة مستحقة وفقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف) وعلى العميل تعويض إتش إس بي سي عن أية خسارة أو ضرر يتكبده إتش إس بي سي نتيجة

لعدم الدفع.

3.17 لا يكون إتش إس بي سي ملزماً بتعزيز (سواء كان ذلك على أساس معلوم أو غير معلوم) ولا يكون ملزماً بتداول الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان إذا تم تعديله دون موافقة إتش إس بي سي، أو إذا كانت المستندات المُقدمة لا تمثل بشكل كامل ليشروط الاعتماد مستندي أو اعتماد الضمان، أو إذا كان الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان الأصلي مختلفاً عن نسخة الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان التي بنى إتش إس بي سي على أساسها تعزيره، أو إذا لم يفي العميل بأي من التزاماته بموجب هذه المادة 3، أو إذا لم يتم استلام الدفع بشكل كامل أو جزئي من قبل إتش إس بي سي (أو لا يمكن قبوله من قبل إتش إس بي سي) من البنك المُصدر المعنية نتيجة لحدث حق الرجوع.

3.18 إذا قام إتش إس بي سي بتعزيز الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان على أساس غير معلوم، لا يجوز للعميل القيام بالتقديم فيما يختص بالاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان إلى أي شخص بخلاف إتش إس بي سي، ويجب أن يقدم على الفور إلى إتش إس بي سي الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان الأصلي، وأية مستندات نافذة المفعول وأية تعديلات صادرة من قبل البنك المُصدر المعنية.

3.19 إذا أكد وأقر إتش إس بي سي اعتماد مستندي أو اعتماد ضمان (سواء كان ذلك على أساس معلوم أو غير معلوم)، على العميل أن:

(أ) يتنازل بشكل غير مشروط وغير قابل للنقض وينقل بشكل مطلق لـ إتش إس بي سي كافة حقوق الدفع الخاصة به في ذلك الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان؛ و

(ب) لا يتخذ أي إجراء قد يؤدي إلى عدم استلام إتش إس بي سي لكامل المبلغ بموجب الاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان.

4 السندات

4.1 تسري الشروط الواردة في هذه المادة 4 على أي اعتماد ضمان أو طلب ضمان (بما في ذلك اعتماد وضمان أو قبول مشترك أو قبول للمستند) أو كفالة أو خطاب ضمان مقابل أو اعتماد ضمان مقابل، أو التزام دفع مستقل مماثل (بما في ذلك أي تمديد أو تجديد أو تعديل لنفس ذلك المستند) (كل منهم بـ سند) يتم إصداره أو تعزيره أو تقديمه من قبل إتش إس بي سي.

4.2 على العميل أن:

(أ) يتعهد بدراسة نسخة العميل من كل سند صادر من أو مُبرم مع إتش إس بي سي للتحقق من تطابقه مع الطلب المعني؛ و

(ب) يوافق على توجيه إشعار فوري إلى إتش إس بي سي بأي اعتراض على محتوياته.

4.3 يكون إنتش إس بي سي مفوضاً بالوفاء ب أو دفع أية مطالبة تم تقديمها بموجب أي سند والظاهرة على وجهه للالتزام بشروطه، دون الرجوع إلى أو الحصول على أي تفويض آخر من العميل أو أي طرف آخر، ودون الاستفسار عما إذا كان قد تم تقديم أية مطالبة من هذا القبيل ضد إنتش إس بي سي بشكل صحيح، وعلى الرغم من أن صحة وسريان أية مطالبة من هذا القبيل، أو مبلغها، قد تكون محل نزاع. يقبل العميل أية مطالبة من هذا القبيل كدليل قاطع على أن إنتش إس بي سي كان مسؤولاً عن الوفاء بها ودفعها، ويكون أي دفع يتم، أو أية خطوات يتم اتخاذها، من قبل إنتش إس بي سي بحسن نية بموجبها أو فيما يتعلق بها، ملزماً للعميل.

4.4 يمثل تقديم أية مستندات بموجب السند لشروط السند إذا قرر إنتش إس بي سي بأنها تبدو بواجبتها سليمة و، مطابقة ككل لمتطلبات السند. يتنازل العميل عن كافة المطالبات ضد إنتش إس بي سي عن أي تأخير قد يؤدي إلى فحص تلك المستندات أو عن أي إخفاق في تحديد أية تناقضات قد تكون موجودة.

4.5 على الرغم من أية تعليمات مخالفة من قبل العميل، يجوز لإنتش إس بي سي رفض أية مطالبة يقرر إنتش إس بي سي بعدم التزامها بشروط السند ذي الصلة. لا يكون إنتش إس بي سي ملزماً بإخطار العميل أو بالسعي للحصول على تخلي من العميل عن أي تناقض قبل رفض المطالبة. عندما يسعي إنتش إس بي سي للحصول على التخلي عن أي تناقض، فإن اتخاذ مثل ذلك الإجراء لا يُلزم إنتش إس بي سي بالسعي للحصول على تخلي عن أي تناقض في أي وقت آخر.

4.6 إذا قام إنتش إس بي سي بإخطار العميل بوجود تناقض فيما يتعلق بمطالبة وطلب العميل من إنتش إس بي سي و/أو بنكه المرسل أو وكيله أن:

(أ) ينفذ الدفع بموجب السند، بغض النظر عن التناقض؛ أو

(ب) يقوم بالتوقيع على أو إصدار أي ضمان أو تعويض يغطي التناقض،

يؤكد العميل أن التزاماته بالسداد والتعويض المنصوص عليها في المادة 9 (السداد والتعويض) تنطبق على تلك المطالبة و/أو أي ضمان أو تعويض من هذا القبيل.

4.7 يجوز لـ إنتش إس بي سي في أي وقت تعديل أو إدراج أحكام وشروط إضافية في السند حسبما يعتبره إنتش إس بي سي مناسباً، بشرط ألا يزيد أي تعديل أو أحكام وشروط إضافية من هذا القبيل من التزامات العميل فيما يتعلق بذلك السند. يجوز لإنتش إس بي سي، طبقاً لموافقة المستفيد، أن يلغي كامل الرصيد أو أي رصيد غير مستخدم من السند.

4.8 على الرغم من أية تعليمات في الطلب، يجوز لإنتش إس بي سي تقييد توفر أي اعتماد ضمان، أو أي مراسلة أو تعزيز، لمكاتبه الخاصة أو لأي بنك مرسل أو وكيل من اختياره و، في هذه الحالة، قد يرفض إنتش إس بي سي الوفاء بأي

مستند أو دفعه يكون مسحوباً أو يُزعم أنه مسحوباً من أي مكتب أو بنك أو شخص آخر بخلاف ذلك المكتب أو البنك المُراسل أو الوكيل.

4.9 إذا كانت شروط أي اعتماد ضمان (سواء بشكل صريح أو ضمني) تسمح بتنفيذ الدفع للمستفيد قبل استلام المستندات المطلوب تسليمها بموجب اعتماد الضمان ذلك، على العميل، في تاريخ استحقاق اعتماد الضمان ذلك أو في أي وقت سابق حسبما يطلبه إتش إس بي سي، دفع كامل مبلغ المطالبة إلى إتش إس بي سي (سواء كانت المستندات التي تم تسليمها لاحقاً متوافقة مع شروط اعتماد الضمان أم لا) بالإضافة إلى الفوائد المستحقة على تلك المطالبة عن الفترة من والمتضمنة تاريخ دفع إتش إس بي سي ومتضمنة تاريخ الاستحقاق، لتلك الفائدة المستحقة الدفع طبقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف).

4.10 على الرغم مما سبق، إذا طلب العميل من إتش إس بي سي إصدار أو ترتيب إصدار سند من قبل بنك مُراسل والذي يجب إصدار ضمان مقابل أو اعتماد ضمان مقابل له من قبل إتش إس بي سي، يجوز لإتش إس بي سي شمول تلك الشروط في الضمان المقابل أو اعتماد الضمان المقابل التي يعتبرها إتش إس بي سي ضرورية لدعم إصدار ذلك السند. بدون تقييد، تكون فترة الصلاحية وفترة المطالبة (إن وجدت) للضمان المقابل أو اعتماد الضمان المقابل أطول من فترة الصلاحية وفترة المطالبة (إن وجدت) للسند ويمكن إضافة شروط أخرى لتعكس القوانين التي تحكم السند.

4.11 إذا كان أي سند يعتزم تجديده أو تمديد ولا يقوم العميل بإخطار إتش إس بي سي بخمسة (5) أيام عمل على الأقل قبل الوقت المطلوب لتوجيه إشعار بالإلغاء إلى إتش إس بي سي حسبما يكون مطلوباً بموجب السند، يجوز لإتش إس بي سي التجديد أو التمديد لسنة إضافية أو لمدة أخرى حسبما يختار إتش إس بي سي ذلك. ومع ذلك، فإن إتش إس بي سي غير ملزم بإصدار أو تمديد أو تجديد أي سند ويجوز له في أي وقت:

(أ) إلغاء أو نقض أي سند بدون إشعار مسبق أو تفويض من العميل إذا كان ذلك السند أو المستفيد من ذلك السند يسمح بالإلغاء أو النقص؛ أو

(ب) دفع أي سند بدون إشعار مسبق أو تفويض من العميل إذا السند أو أي قانون ذو صلة يسمح بذلك أو يتطلب الدفع في حال إلغاء أو سحب ذلك السند أو عدم تمديده أو تجديده.

4.12 يجب ألا يخل أي إلغاء أو دفع أو نقض من قبل إتش إس بي سي لأي سند في أي وقت بحقوق والتزامات إتش إس بي سي والعميل بموجب هذه الشروط.

4.13 ما لم ينص السند صراحةً على وجوب تقديم السند الأصلي إلى إتش إس بي سي لدعم المطالبة، يجوز لإتش إس بي سي دفع و/أو الامتثال لأية مطالبة، سواء تم تقديم أصل السند إلى إتش إس بي سي أم لا.

4.14 على الرغم من أن العميل قد يطالب بأنه قد تم تخفيض السند أو إلغاؤه أو إنهائه، يجوز لإتش إس بي سي أن يقرر بأن، بسبب القانون الحاكم للسند، السند لم يتم تخفيضه أو إلغاؤه أو إنهائه، أو يجوز لإتش إس بي سي أن يقرر بأنه من اللازم الحصول على أو طلب تأكيد المستفيد المعني على تقليل أو تحرير أو إعفاء التزامات إتش إس بي سي و/أو أي بنك مُراسل بموجب ذلك السند. مع مراعاة ذلك القرار، أو إلى أن يتم استلام ذلك التأكيد من قبل إتش إس بي سي، لا تتم معاملة ذلك السند أو لا يتم اعتباره مُخفضاً أو ملغياً أو منهيماً.

5 التحصيلات المستندية

- 5.1 تسري الشروط الواردة في هذه المادة 5 على أية معاملة تحصيل مستندي.
- 5.2 إذا طلب العميل من إتش إس بي سي تناول التحصيل المستندي بصفته البنك المُراسل، فإن إتش إس بي سي يكون غير ملزماً بالقيام بأي دفع للعميل فيما يختص بالتحصيل المستندي حتى يستلم إتش إس بي سي المبلغ كاملاً من البنك المُحصل أو البنك مُقدم المستندات للتحصيل.
- 5.3 لا يكون إتش إس بي سي ملزماً بالتحقق من المستندات قبل إرسالهم إلى البنك المُحصل أو البنك مُقدم المستندات للتحصيل.
- 5.4 لا يكون إتش إس بي سي ملزماً بالتحقق من المستندات التي يستلمها من البنك المُراسل.

6 التمويل

- 6.1 تسري الشروط الواردة في هذه المادة 6 حيثما يقوم إتش إس بي سي بتمويل أي مستند أو اعتماد مستندي.
- 6.2 عند قيام إتش إس بي سي بتمويل أي مستند أو اعتماد مستندي، يقوم العميل بشكل غير مشروط وغير قابل للنقض:

(أ) بتحويل ملكية المستند أو الاعتماد المستندي لصالح إتش إس بي سي ويتعهد بتظهير المستند المعني لصالح إتش إس بي سي (إذا لم يتم تظهيره بالفعل لصالح إتش إس بي سي كشرط للحصول على هذا التمويل) وتسليم المستند الأصلي الذي تم تظهيره إلى إتش إس بي سي؛

(ب) يتنازل أو يقوم بتحويل كافة حقوقه في استلام أي عوائد من ذلك الاعتماد المستندي أو المستند لصالح إتش إس بي سي بشكل مطلق؛

و

(ج) يتنازل أو يقوم بتحويل كافة حقوقه الائتمانية وملكيته ومصالحه المتعلقة بالعوائد المعنية (والمعلقة بالحقوق والعوائد) (إن وجدت) التي قد تنتج عن المعاملة التجارية المعنية لصالح إتش إس بي سي بشكل مطلق.

و إذا تم احتساب مبلغ التمويل عن طريق تطبيق معدل محدد مسبقاً على أساس القيمة الاسمية للمستند أو الاعتماد المستندي، عند استلام إتش إس بي سي لأي عوائد من هذا المستند أو الاعتماد المستندي تكون زائدة عن مبلغ التمويل، فيجب على إتش إس بي سي أن يقوم بدفع تلك العوائد إلى العميل (بعد خصم أي التزامات مستحقة على العميل).

6.3 إذا كان إتش إس بي سي قد قام بتمويل أي مستند أو اعتماد مستندي ولم يستلم إتش إس بي سي الدفع بشكل كامل أو جزئي لأي سبب (أو لا يمكن، لأي سبب مهما كان، قبوله من قبل إتش إس بي سي) من البنك المُصدر أو البنك المُعزز أو البنك المُحصل أو البنك المُقدم أو المسحوب عليه أو المدين (حيثما ينطبق ذلك)، عندئذٍ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً من قبل إتش إس بي سي:

(أ) يتم تقديم تلك الخدمة التجارية بحق رجوع كامل ضد العميل؛ و

(ب) يُطلب من العميل سداد وتعويض إتش إس بي سي عن المبالغ الغير مُستلمة.

يكون ذلك السداد مستحق الدفع مباشرةً عند طلب إتش إس بي سي بالإضافة إلى أية فائدة مستحقة الدفع طبقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف) وعلى العميل سداد وتعويض إتش إس بي سي عن أية خسارة أو ضرر يتكبده إتش إس بي سي كنتيجة لعدم الدفع.

6.4 إذا وافق إتش إس بي سي على تمويل أي مستند أو اعتماد مستندي على أساس عدم حق الرجوع ولم يستلم إتش إس بي سي الدفع بشكل كامل أو جزئي (أو لا يمكن قبوله من قبل إتش إس بي سي) من البنك المُصدر أو البنك المُعزز أو البنك المُحصل أو البنك المُقدم أو المسحوب عليه أو المدين (حيثما ينطبق ذلك)، يُطلب من العميل فقط سداد وتعويض إتش إس بي سي عن المبالغ الغير مُستلمة إذا كان عدم الدفع بسبب حدث حق الرجوع. يكون ذلك السداد مستحق الدفع مباشرةً عند طلب إتش إس بي سي بالإضافة إلى أية فائدة مستحقة الدفع طبقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف) وعلى العميل سداد وتعويض إتش إس بي سي عن أية خسارة أو ضرر يتكبده إتش إس بي سي كنتيجة لعدم الدفع.

6.5 إذا كان إتش إس بي سي قد قام بتمويل أي مستند أو اعتماد مستندي، يجوز لإتش إس بي سي حسب استنسابه:

(أ) اتخاذ قبول مشروط و/أو قبول السند لمصلحة الغير و/أو تمديد تاريخ الاستحقاق الدفع فيما يرتبط بأي مستند أو اعتماد مستندي من هذا القبيل؛

(ب) قبول الدفع من أي مسحوب عليه أو قابل السند قبل تاريخ الاستحقاق بموجب تخفيض أو خصم؛

(ج) قبول دفع جزئي قبل تاريخ الاستحقاق وتسليم جزء تناسبى من البضائع

إلى أي مسحوب عليه أو قابل لذلك المستند أو الاعتماد المستندي أو إلى مُستلم البضائع المعنية؛

(د) بناء على طلب أي مسحوب عليه، تأخير تقديم أي مستند أو اعتماد مستندي من هذا القبيل للدفع أو القبول دون التأثير على التزام العميل تجاه إتش إس بي سي فيما يختص بذلك المستند أو الاعتماد المستندي؛

(هـ) منح تعويض ضد أية خسارة ناشئة عن أية تناقضات من أجل الحصول على قبول أو دفع أي مستند ويؤكد العميل أن التزامه بالسداد والتعويض المنصوص عليه في المادة 9 (السداد والتعويض) تنطبق على أي تعويض من هذا القبيل؛ و

(و) اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لاسترداد أي مبلغ مستحق من أي قابل للسند أو أي مُظهر لأي مستند أو اعتماد مستندي فيما يختص بذلك المستند أو الاعتماد المستندي، على الرغم من قيام إتش إس بي سي بخصم مبلغ ذلك المستند أو الاعتماد المستندي من حساب العميل لدى البنك.

7 قروض التمويل التجاري

- 7.1 تسري الشروط الواردة في هذه المادة 7 على أية قروض تمويل تجاري قد يقدمها إنتش إس بي سي إلى العميل من وقت لآخر.
- 7.2 مع مراعاة بنود أية اتفاقية تسهيلات معمول بها قد تُطبق، يكون أي فرض تمويل تجاري يقدمه إنتش إس بي سي إلى العميل على أساس غير مُلتزم به ويجوز لإنتش إس بي سي إنهاء أو إلغاء فرض التمويل التجاري هذا في أي وقت بدون تقديم أية أسباب إلى العميل.
- 7.3 تستحق الفائدة على فرض التمويل التجاري وتكون مستحقة الدفع طبقاً للمادة 15 (الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف).
- 7.4 على العميل دفع كل فرض تمويل تجاري بالإضافة إلى الفائدة المستحقة وأية رسوم وعمولات ومصاريف وتكاليف مستحقة تم تكديدها من قبل إنتش إس بي سي عند الطلب ما لم يوافق إنتش إس بي سي على خلاف ذلك خطياً. في أي حال على العميل دفع فرض التمويل التجاري في موعد أقصاه:
- (أ) تاريخ الاستحقاق ؛
- (ب) إذا كان لتمويل بضائع أو خدمات، التاريخ الذي يقبض فيه العميل عوائد مبيعات هذه البضائع أو الخدمات (بشكل كامل أو جزئي)؛ و/أو
- (ج) إذا كان لتمويل دين مستحق للعميل، التاريخ الذي يستلم فيه العميل مبلغ الدين (بشكل كامل أو جزئي)، يضمن العميل، و بناءً على طلب إنتش إس بي سي، قيامه بتأمين كافة المبالغ المستحقة الدفع إلى العميل بموجب أو فيما يرتبط بأية معاملة تجارية ذات صلة، أن يتم دفعها بشكل مباشر إلى حساب لدى إنتش إس بي سي حسب ما يتم تحديده من قبل إنتش إس بي سي ليتم استخدامها مقابل سداد فرض التمويل التجاري ذو الصلة (وأي التزامات أخرى مستحقة على العميل في حينه).
- 7.5 إذا كان قرض التمويل التجاري مستحق الدفع في يوم يحق للعميل فيه إجراء سحب بموجب قرض تمويل تجاري آخر، قد يطلب إنتش إس بي سي:
- (أ) خصم مبلغ قرض التمويل التجاري المستحق الدفع من مبلغ السحب الذي سيتم إجراءه؛ و
- (ب) دفع فرق المبالغ فقط (إن وجد) إلى العميل.
- 7.6 عندما يطلب العميل الحصول على قرض تمويل تجاري مدعوماً باعتماد مستندي أو أمر شراء مؤكد أو فاتورة مبدئية أو أي مستند داعم آخر محدد في الطلب، يجب على العميل، في أو قبل الوقت الذي يقوم فيه بتقديم طلب الحصول على قرض التمويل التجاري، أن يقوم بتقديم الاعتماد المستندي الأصلي (بما في ذلك جميع التعديلات (إن وجدت)) أو نسخة من أمر الشراء المؤكد أو الفاتورة المبدئية أو أي مستند داعم آخر مشار إليه في الطلب (في

كل حالة) وذلك بموجب النموذج المطلوب من قبل إتش إس بي سي (المستند الداعم).

7.7 عندما يقدم إتش إس بي سي قرض تمويل تجاري إلى العميل مدعوماً بمستند داعم، فيجب على العميل:

(أ) أن يقوم فقط باستخدام عوائد قرض التمويل التجاري لغرض شراء و/أو إنتاج و/أو تحويل و/أو تصنيع و/أو تخزين و/أو تأمين و/أو تجهيزه لبيع أو شحن البضائع المشار إليها في المستند الداعم.

(ب) عدم قبول أي تعديل أو إلغاء في المستند الداعم بدون الموافقة الخطية المسبقة من قبل إتش إس بي سي؛

(ج) إبلاغ إتش إس بي سي فوراً إذا قلت قيمة البضائع المعنية أو العوائد المستحقة بموجب المستند الداعم في أي وقت عن مبلغ قرض التمويل التجاري؛ و

(د) إبلاغ إتش إس بي سي فوراً إذا لم يتم شحن البضائع المعنية طبقاً لشروط المستند الداعم.

(هـ) عندما يكون المستند الداعم هو الاعتماد المستندي، فيجب أن تكون المستندات المقدمة إلى إتش إس بي سي ممتثلة بشكل صارم لأحكام وشروط الاعتماد المستندي قبل إنتهاء المهلة الزمنية المنصوص عليه في الاعتماد المستندي؛ و

(و) وعندما لا يكون المستند الداعم اعتماداً مستندياً، فوراً بعد شحن البضائع المعنية، تزويد إتش إس بي سي بالفاتورة والمستندات الأخرى التي تُثبت أن البضائع المعنية قد تم توريدها إلى المشتري المعني طبقاً لأحكام وشروط عقد المبيعات المعني؛

7.8 عندما يقوم إتش إس بي سي بتقديم قرض تمويل تجاري إلى العميل مدعوماً باعتماد مستندي ويقوم إتش إس بي سي بتقديم المستندات المطلوبة إلى البنك المُصدر للدفع أو الموافقة و/أو قيام إتش إس بي سي بتمويل هذا الاعتماد المستندي أو أي مستند مقدم بموجب هذا الاعتماد المستندي، يكون إتش إس بي سي مفوضاً باستخدام عائدات الاعتماد المستندي أو مبلغ التمويل لسداد قرض التمويل التجاري وأي التزامات أخرى مستحقة للعميل (بما في ذلك الفائدة المستحقة).

8 طلبات الإفراج عن البضائع وضمانات الشحن وخطابات الضمان

8.1 تنطبق الشروط الواردة في هذه المادة 8 على أي طلب إفراج عن بضائع أو ضمان شحن أو خطاب ضمان.

8.2 إذا طلب العميل من إتش إس بي سي التوقيع أو التصديق على أي خطاب ضمان أو ضمان شحن أو (حسبما تكون عليه الحالة) توقيع أو تظهير أو إصدار أية بوليصة شحن جوي أو بوليصة شحن بحري أو إيصال طرد بريدي أو إذن

تسليم (مجتمعين، مستندات النقل) لتسهيل الإفراج عن البضائع:

(أ) يكون إتش إس بي سي مفوضاً (ولكن غير ملزماً) بـ:

(1) الوفاء بأية مطالبة (بما في ذلك قبول أي مستند مُقدم) يتم تقديمها بموجب أي اعتماد مستندي أو تحصيل مستندي أو مستند متعلق بأية بضائع تم الإفراج عنها ودفع قيمة فاتورة البضائع أو قيمة البضائع (بحسب الأعلى) دون دراسة أي من المستندات المُقدمة وسواء كان على دراية بأية تناقضات أم لا؛ و

(2) استخدام أية مستندات نقل في حيازة إتش إس بي سي لاسترداد أي خطاب ضمان أو ضمان شحن؛ و

(ب) على العميل أن يقبل فوراً أي مستند مُقدم للدفع مقابل البضائع المعنية (سواء كانت متناقضة أم لا) وتعويض إتش إس بي سي وأي طرف مُعوض آخر طبقاً للمادة 9.2 (السداد والتعويض).

8.3 يتم الإفراج عن البضائع و/أو المستندات إلى العميل لغرض تسليم البضائع وبيعها.

8.4 يجوز لإتش إس بي سي القيام بمساومة أو تسوية أو دفع أو مقاومة أية مطالبة تنشأ عن أو ترتبط بإصدار أي خطاب ضمان أو ضمان شحن أو توقيع إتش إس بي سي أو تظهيره أو إصداره لأي مستند نقل بالطريقة التي يراها إتش إس بي سي مناسبة، دون إعفاء التزام ومسؤولية العميل عن السداد والتعويض لـ إتش إس بي سي بموجب هذه الشروط.

8.5 يقوم العميل باسترداد وتسليم كل خطاب ضمان أو ضمان شحن (إن وجد) إلى إتش إس بي سي للإلغاء مباشرةً عقب استلام مستندات النقل الأصلية المعنية.

8.6 يوافق العميل على أن التزامات العميل المتعلقة بخطاب الضمان أو ضمان الشحن سوف تستمر ولا يجوز تخفيضها حتى يتم إرجاع خطاب الضمان أو ضمان الشحن إلى إتش إس بي سي وإعفاء إتش إس بي سي من كافة التزاماته بموجب خطاب الضمان أو ضمان الشحن هذا.

القسم 2 – السداد والتعويض والحقوق الأخرى

9 السداد والتعويض

9.1 يقوم العميل عند الطلب بإعادة الدفع أو السداد إلى إتش إس بي سي كافة المبالغ المدفوعة (بأية طريقة مهما كانت) أو المستحق دفعها من قبل إتش إس بي سي لأي شخص فيما يختص بالخدمة التجارية وأن يدفع عند الطلب إلى إتش إس بي سي كافة المبالغ المستحقة في أي وقت من قبل العميل إلى إتش إس بي سي بما في ذلك أي أصل قرض وفوائد وعمولات ورسوم وتكاليف متزايدة وضرائب ورسوم ومصاريف جمركية فيما يختص بتلك الخدمة

التجارية وأية تكاليف ونفقات تم تكبدها من قبل إنتش إس بي سي فيما يرتبط بتقديم تلك الخدمة التجارية.

9.2 على العميل تعويض إنتش إس بي سي، وكل عضو في مجموعة إنتش إس بي سي، ومكاتبهم وموظفيهم ومفوضيهم (كل منهم، الطرف المُعوض) عند الطلب ضد كافة الالتزامات والخسائر والمبالغ والأضرار والطلبات والمطالبات والنفقات والتكاليف (بما في ذلك أتعاب المحاماة والرسوم والمطالبات والطلبات والالتزامات من قبل أي مستفيد أو أي شخص آخر على أساس تعويض كامل)، والعوائد والإجراءات القانونية والعواقب الأخرى المباشرة والغير مباشرة والتبعية (مجتمعين، الخسائر) التي قد يعاني منها أو يتحملها أو يتكدها أي طرف مُعوض بموجب أو فيما يرتبط بالخدمة التجارية وإنفاذ حقوقه بموجب هذه الشروط (إلا إذا كانت هذه الخسارة ناتجة عن الاحتيال أو الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد من قبل الطرف المُعوض).

9.3 على العميل، بناء على طلب أي طرف مُعوض، المثول والدفاع، على نفقة وتكلفة العميل الخاصة، عن أية دعوى قانونية قد يتم تقديمه ضد ذلك الطرف المُعوض فيما يتعلق بالخدمة التجارية وتقديم أية مساعدة حسبما يطلبها ذلك الطرف المُعوض بشكل معقول.

9.4 يجوز لإنتش إس بي سي، في أي وقت وبدون إخطار مسبق، الخصم من أي حساب مصرفي يحتفظ به العميل مع أي عضو في مجموعة إنتش إس بي سي، أو الاقتراع من أية عوائد مُحتفظ بها أو مُستلمة من قبل إنتش إس بي سي والتي تكون مستحقة للعميل، أي من التزامات العميل المستحقة في حينه (حتى وإن كان هذا الخصم سيؤدي إلى كشف الحساب المصرفي المعني).

9.5 لا يجوز بأي حال من الأحوال إعفاء التعويضات الواردة في هذه الشروط أو تقليلها، كما لا يجوز أن يتأثر التزام العميل بسبب تغيير إنتش إس بي سي أو أي شخص من وقت لآخر، أو تسهيله أو إعفائه لأي من تلك التعويضات، أو منحه أية مهلة أو تساهل أو امتياز، أو الاتفاق مع أي شخص أو الموافقة على قبول أو تغيير أي حل وسط أو ترتيب أو تسوية، أو التخلي عن المطالبة أو تنفيذ الدفع، أو تحديد أو تغيير أو تخفيض أو تمديد شروط الخدمة التجارية، أو عن طريق أي شيء تم القيام به أو التخلي عنه، لكن لهذا الحكم، قد يؤدي إلى إعفاء أو بخلاف ذلك تبرئة العميل.

10 الضمانات النقدية

10.1 على العميل عند الطلب الدفع إلى ذلك الحساب المصرفي الذي يقرره إنتش إس بي سي تغطية نقدية بمبلغ يكفي لتغطية التزامات العميل أو مبلغ أقل إذا تمت الموافقة من قبل إنتش إس بي سي (ذلك المبلغ المدفوع، على أنه الضمانات النقدية).

10.2 إذا كان مطلوباً من قبل إنتش إس بي سي، يمنح العميل إنتش إس بي سي، في شكل ومضمون مُرضي لإنتش إس بي سي، حق ضمان يكون مالوف في

الولاية القضائية الحاكمة فيما يتعلق بالحساب المصرفي ومثل تلك الضمانات النقدية، ويقوم العميل بإجراء أي إيداع أو قيد أو تسجيل أو إدراج لحق الضمان ذلك حتى يتم إتمامه ويكون قابل للنفاد ضد العميل، وعليه أن يدفع أية رسوم ذات صلة.

10.3 يجوز لإتش إس بي سي، في أي وقت وبدون أي إخطار أو مطالبة، تطبيق (سواءً عن طريق المقاصة أو التحويل أو غير ذلك) أي أو جميع الضمانات النقدية لسداد أي مطالبة أو إعادة سداد أي قرض تمويل تجاري و/أو الوفاء بأي من أو جميع الالتزامات الأخرى للعميل.

10.4 ما لم يوافق إتش إس بي سي على خلاف ذلك:

(أ) لا تُشكل الضمانات النقدية ديناً مستحقاً من قبل إتش إس بي سي للعميل أو لأي شخص آخر ولن تكون واجبة الأداء أو قابلة للاسترجاع (سواءً بشكل كامل أو جزئي) من قبل إتش إس بي سي إلى العميل أو أي شخص آخر، وفي كل حالة، ما لم يكون إتش إس بي سي مقتنعاً بأن جميع التزامات العميل قد تم دفعها بشكل غير مشروط وغير قابل للنقض وتم إعفاؤها بالكامل؛

(ب) ليس هناك أية فائدة مستحقة على الضمانات النقدية.

10.5 لا يجوز للعميل إنشاء أو السماح بإنشاء أي رهن أو تكليف أو ضمان أو امتياز أو حق ضمان آخر أو عبء على الضمانات النقدية، أو أي حساب مصرفي يُحتفظ فيه بتلك الضمانات النقدية (باستثناء أي ضمان لصالح إتش إس بي سي) أو أو التنازل عنه أو نقله، أو التصرف فيه بشكل آخر.

11 الرهن

11.1 يدفع العميل إلى إتش إس بي سي عند الطلب كافة التزامات العميل.

11.2 يرهن العميل بموجب هذه الشروط، إلى الحد المسوح به، إلى إتش إس بي سي كضمان مستمر لالتزامات العميل، جميع المستندات والبضائع التي تكون في أي وقت في حيازة أو سيطرة فعلية أو لاحقة لإتش إس بي سي أو يُحتفظ بها كأمانة له، أو لصالح، إتش إس بي سي سواء للحصانة أو التحصيل المستندي أو الضمان أو تقديم مطالبة أو أي سبب آخر، وسواء كان ذلك في سياق الأعمال المصرفية العادية وسواء كان ذلك في الولاية القضائية الحاكمة أو في أي مكان آخر.

11.3 إلى الحد المطلوب من قبل إتش إس بي سي، على العميل القيام بكافة التصرفات (بما في ذلك إبرام مستندات إضافية) لإنشاء وثبات وإعطاء النفاذ الكامل لأي رهن على المستندات والبضائع كضمان لالتزامات العميل.

11.4 إذا تطلب تسجيل أي رهن (أو ما يعادله) في الولاية القضائية الحاكمة أو إيداعه أو بخلاف ذلك قيده علناً حتى يكون قابل للنفاد، على العميل بناء على طلب إتش إس بي سي اتخاذ كافة الأفعال المعقولة لتسجيل و/أو إيداع و/أو

قيد ذلك الرهن (بما في ذلك دفع أية رسوم ذات صلة).

11.5 لا ينطبق أي قيد على حق دمج وتوحيد الضمانات على الرهن بموجب هذه المادة 11.

11.6 تظل المخاطرة في أية مستندات وبضائع مرهونة لدى العميل ولا يتحمل أي من إنش إس بي سي أو أي عضو آخر في مجموعة إنش إس بي سي المسؤولية عن أية خسارة أو ضرر أو انخفاض في قيمة أية مستندات أو بضائع يحتفظ بها إنش إس بي سي كضمان.

11.7 في حال:

(أ) إخفاق العميل في دفع أية التزامات العميل عند استحقاقها أو طلبها؛

(ب) عدم امتثال العميل لأي حكم آخر من هذه الشروط؛

(ج) عدم صحة أي إقرار تم تقديمه من قبل العميل بموجب هذه الشروط أو إثبات عدم صحته عند تقديمه أو اعتباره قد تم تقديمه؛

(د) عدم قدرة العميل أو اعترافه بعدم قدرته على دفع ديونه عند استحقاقها أو كون العميل أو اعتباره مُعسراً أو مُفلساً وفقاً لقوانين الولاية القضائية الخاصة بتأسيسه و/أو إنشائه (حسبما هو معمول به)؛ أو

(هـ) دخول العميل في أو أصبح خاضعاً لإعادة تنظيم أو تكوين أو ترتيب آخر مع واحد أو أكثر من الدائنين أو تصفية أو أي شكل آخر من إجراءات الإفلاس أو الإعسار أو الإجراءات القانونية،

يجوز لإنش إس بي سي تنفيذ رهنه، بدون طلب أو إشعار أو إجراءات قانونية أو أي إجراء آخر فيما يتعلق بالعميل أو أي شخص آخر، أو تسهيل أو بيع أو تداول أو بخلاف ذلك التصرف في كافة أو بعض المستندات والبضائع في أي وقت وبأية طريقة يراها مناسبة دون أي قيود ومطالبات، ولا يكون إنش إس بي سي مسؤولاً عن أية خسارة تنشأ عن هذا التسهيل أو البيع أو التداول أو التصرف.

11.8 يمكن أن تُقيد كافة الأموال التي يتم استلامها أو استردادها أو تسهيلها من قبل إنش إس بي سي عقب تنفيذ الرهن يمكن في حساب منفصل معلق بفائدة طالما قرر إنش إس بي سي من أجل الحفاظ على حقوق إنش إس بي سي تجاه الوفاء بكامل التزامات العميل.

12 إيصالات الأمانة

12.1 بينما تظل أي من التزامات العميل معلقة فيما يتعلق بخدمة تجارية مُقدمة فيما يرتبط بأية مستندات أو بضائع، إذا كانت هذه المستندات أو البضائع مُحتفظ بها أو تم إصدارها للعميل أو لصالحه، فإن العميل:

(أ) يحتفظ بتلك المستندات والبضائع (وعوائد البيع و/أو أي تأمين) كأمانة لصالح إنش إس بي سي (أو، إذا لم يتم الاعتراف بالأمانة وإنفاذها، يحتفظ بها لصالح إنش إس بي سي) حصراً للغرض المتفق عليه بين

إتش إس بي سي والعميل من وقت لآخر فيما يتعلق بالخدمة التجارية المقدمة؛

(ب) يحتفظ بعوائد البيع و/أو التأمين، ويقوم بتخزين تلك البضائع، بشكل منفصل عن أية ممتلكات أخرى للعميل ويمكن تحديده؛

(ج) يؤكد بأن تلك المستندات والبضائع ستظل خاضعة للرهن المنصوص عليه في المادة 11 (الرهن) لكن على مسؤولية العميل؛

(د) يقوم، بناء على طلب إتش إس بي سي، بالتوقيع على وتسليم إلى إتش إس بي سي إيصالات أمانة بشكل ومضمون مُرضي إلى إتش إس بي سي بالإضافة إلى أية مستندات أخرى قد يطلبها إتش إس بي سي؛

(هـ) يمثل فوراً وبشكل كامل بأية تعليمات أو طلب يعطيه إتش إس بي سي إلى العميل فيما يتعلق بتلك المستندات والبضائع؛

(و) يقوم، عند الاستلام، بدفع عوائد بيع و/أو تأمين البضائع إلى إتش إس بي سي فوراً؛ و

(ز) يُقر بأنه يجوز لإتش إس بي سي في أي وقت أخذ حيازة البضائع و/أو المستندات و/أو عوائد بيع و/أو تأمين البضائع والتصرف فيها.

13 المقاصة

13.1 يجوز لإتش إس بي سي، في أي وقت وبدون إشعار، أن يجمع أو يُدمج ويُوجد كافة حسابات العميل المصرفية المُحتفظ بها لدى إتش إس بي سي و/أو مقاصة أي من التزامات العميل مقابل أي التزام مستحق من قبل إتش إس بي سي إلى العميل (بما في ذلك ما يتعلق بأية ضمانات نقدية، أو العوائد المُستلمة أو المُحتفظ بها من قبل إتش إس بي سي)، بغض النظر عن مكان الدفع أو فرع الحجز أو العملة لأي من الالتزامين.

13.2 من أجل إنفاذ أية مقاصة يجوز لإتش إس بي سي تحويل أي مبلغ يكون بعملة مختلفة بسعر الصرف المعني.

13.2 إذا كانت أي من التزامات العميل غير مُصفاة أو غير مؤكدة، يجوز لإتش إس بي سي فرض أو مقاصة مبلغ يتم تقديره من قبله بحسن نية ليكون مبلغ هذا الالتزام.

14 الحقوق التكميلية

14.1 يجب أن تكون حقوق إتش إس بي سي بموجب هذه الشروط بالإضافة إلى ولا تخضع ولا تتأثر بأي شكل من الأشكال بأي واحد أو أكثر من التعويضات أو الضمانات أو الكفالات أو غيرها من الالتزامات التي قد يحتفظ بها إتش إس بي سي الآن أو لاحقاً سواء من العميل أو أي شخص آخر.

14.2 يجوز لإتش إس بي سي تنفيذ حقوقه بموجب هذه الشروط أو فيما يتعلق بأية

تعويضات أو ضمانات أو كفالات أو التزامات أخرى التي قد يحتفظ لها إتش إس بي سي الآن أو لاحقاً سواء من العميل أو أي شخص آخر في أي أمر يختاره ويتخلى العميل عن أية حقوق قد تكون له وتنص على خلاف ذلك.

القسم 3 - الرسوم والدفع

15 الرسوم والعمولات والفوائد والمصاريف

15.1 ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً مع العميل:

(أ) يتم دفع الرسوم والمصاريف الأخرى (بخلاف الفوائد والعمولات) من قبل العميل إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بكل خدمة تجارية بالمعدلات، وبالمبالغ، وفي الأوقات المتفق عليها في الطلب ذي الصلة أو اتفاقية التسهيلات أو سجل التعرفة أو غير ذلك طبقاً للممارسات القياسية لإتش إس بي سي.

(ب) يتم دفع الفائدة من قبل العميل إلى إتش إس بي سي عند الطلب فيما يتعلق بأي قرض تمويل تجاري أو تمويل، ويتم استحقاقها على مبلغ قرض التمويل التجاري أو التمويل للفترة من التاريخ الذي يقدم فيه إتش إس بي سي قرض التمويل التجاري ذلك أو التمويل إلى التاريخ الذي يتم فيه دفع أو تسوية قرض التمويل التجاري ذلك أو التمويل بالكامل، ويتم احتسابها بالرجوع إلى المعدلات المتفق عليها في الطلب ذي الصلة أو اتفاقية التسهيلات أو سجل التعرفة أو غير ذلك طبقاً للممارسات القياسية لإتش إس بي سي.

(ج) يتم دفع الفائدة من قبل العميل إلى إتش إس بي سي عند الطلب فيما يتعلق بأية مطالبة يتم دفعها من قبل إتش إس بي سي، ويتم استحقاقها على مبلغ المطالبة للفترة من التاريخ الذي يدفع فيه إتش إس بي سي تلك المطالبة إلى التاريخ الذي يتم فيه دفع التزامات العميل الناتجة عن تلك المطالبة بالكامل، ويتم احتسابها بالرجوع إلى المعدلات المتفق عليها في الطلب ذي الصلة أو اتفاقية التسهيلات أو سجل التعرفة أو غير ذلك طبقاً للممارسات القياسية لإتش إس بي سي؛ و

(د) يتم دفع العمولة من قبل العميل إلى إتش إس بي سي عند الطلب فيما يتعلق بأي اعتماد مستندي أو سند ويتم احتسابها بالرجوع إلى القيمة الاسمية لذلك الاعتماد المستندي أو السند والمعدلات المتفق عليها في الطلب ذي الصلة أو اتفاقية التسهيلات أو سجل التعرفة أو غير ذلك طبقاً للممارسات القياسية لإتش إس بي سي.

2.15 تتراكم أية رسوم أو فوائد أو عمولات مستحقة فيما يتعلق بالخدمة التجارية من يوم لآخر ويتم احتسابها على أساس العدد الفعلي للأيام المنقضية وسنة مكونة من 365 يوماً أو، في أي حال يكون فيه ممارسة السوق في الولاية القضائية الحاكمة المعنية مختلفاً، طبقاً لممارسة السوق تلك.

3.15 تكون أية رسوم أو عمولات أو فوائد أو مصاريف مستحقة الدفع من قبل العميل إلى إتش إس بي سي غير قابلة للاسترداد.

4.15 إذا أخفق العميل في دفع أي مبلغ مستحق عليه بموجب هذه الشروط في تاريخ استحقاقه، يتم استحقاق فائدة متأخرة على المبلغ المتأخر من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الدفع الفعلي (قبل وبعد الحكم على حد سواء) بالمعدل المتفق عليه في الطلب ذي الصلة أو اتفاقية التسهيلات أو سجل التعرف أو غير ذلك طبقاً للممارسات القياسية لإتش إس بي سي.

16 الدفع

16.1 يتم الدفع من قبل العميل إلى إتش إس بي سي بأموال متاحة بشكل فوري وقابلة للتحويل مجاناً وخالصة حسيماً يتم تحديده من قبل إتش إس بي سي دون أية مقاصة أو إدعاء مقابل أو اقتطاع أو شروط من أي نوع ما لم يجبرها القانون.

16.2 يتم التعبير عن كافة المبالغ المدفوعة أو المستحقة الدفع إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بالخدمة التجارية على أساس حصر ضريبي. يجب على العميل دفع أية ضريبة ذات صلة (حسب الضرورة) على أي مبلغ يكون مطلوباً من العميل دفعه إلى إتش إس بي سي.

16.3 إذا كان هناك أي خصم أو استقطاع مطلوب بموجب القانون (بما في ذلك على حساب أية ضريبة)، يجب على العميل:

(أ) زيادة المبلغ المدفوع بحيث يستلم إتش إس بي سي، بعد إجراء الحد الأدنى للخصم أو الاستقطاع المطلوب، ويكون له الحق في الاحتفاظ بمبلغ صاف يساوي على الأقل المبلغ الذي كان سيستلمه إتش إس بي سي إن لم يتم ذلك الخصم أو الاستقطاع؛ و

(ب) في غضون 30 يوماً من ذلك الدفع، يتم إرسال تأكيد خطي إلى إتش إس بي سي من هيئة الضرائب المعنية يثبت استلام هيئة الضرائب المعنية لهذا الخصم أو الاستقطاع.

16.4 ما لم يوافق إتش إس بي سي على خلاف ذلك، فإن كل دفعة تتم من قبل العميل إلى إتش إس بي سي بعملة التزام العميل ذي الصلة التي تم إجراء تلك الدفعة مقابلها ويتنازل العميل عن أي حق قد يكون له في أية ولاية قضائية في دفع ذلك المبلغ بعملة أخرى. وفي حال استلام إتش إس بي سي لأي دفعة من العميل أو أي شخص آخر بعملة غير العملة التي كان فيها هذه الدفعة مستحقة أو إذا كان أي ضمان نقدي مطلوباً تحويله إلى عملة أخرى، فقد يقوم إتش إس بي سي باستخدامها للوفاء بأي التزامات مستحقة للعميل بعملة أخرى، ويتعهد إتش إس بي سي بالقيام بهذا التحويل باستخدام سعر الصرف المعني (أو، إن أمكن، وفقاً لشروط أي اتفاقية تحوط قد تم إبرامها بين العميل و إتش إس بي سي لهذه الأغراض). وعندما يقوم إتش إس بي سي بأي تحويل عملة مسموح به بموجب هذه الشروط، جب على

العميل تعويض إتش إس بي سي عن أية تكاليف أو خسائر أو التزامات قد يتكبدها إتش إس بي سي أثناء إجراء هذا التحويل.

16.5 إذا تُطلب تحويل مبلغ مستحق من العميل، أو أي أمر أو حكم أو قرار تم إصداره فيما يتعلق بأي مبلغ مستحق من العميل، إلى عملة أخرى لغرض تقديم أو إقامة مطالبة أو إثبات ضد العميل أو أي شخص آخر، أو الحصول على أو تنفيذ أمر أو حكم أو قرار، يجب على العميل تعويض إتش إس بي سي عن أية تكاليف أو خسائر أو التزامات تنشأ عن أو نتيجة للتحويل.

16.6 يكون أي إشعار، أو قرار من قبل، إتش إس بي سي لمعدل أو مبلغ بموجب هذه الشروط أو الخدمة التجارية أو أي مستند مشار إليه في هذه الشروط (إلا إذا كان يحتوي على خطأ واضح) دليلاً قاطعاً على هذا المعدل أو المبلغ. في أية إجراءات قانونية مرتبطة بهذه الشروط و/أو الخدمة التجارية، تعتبر مدخلات حساب إتش إس بي سي دليلاً ظاهرياً على المسائل التي ترتبط بها.

16.7 يجوز تطبيق أية أموال مدفوعة إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بالالتزامات العميل في هذه الالتزامات أو للوفاء بها أو يجوز تقييدها في حساب منفصل معلق طالما قرر إتش إس بي سي من أجل الحفاظ على حقوق إتش إس بي سي تجاه الوفاء بكامل التزامات العميل.

16.8 يتم تطبيق المبالغ التي يتم استلامها من قبل إتش إس بي سي (ما لم ينص القانون إجبارياً على خلاف ذلك):

(أ) أولاً، في أداء جميع التكاليف والرسوم والمصاريف (بما في ذلك أتعاب المحاماة) التي يدفعها العميل إلى إتش إس بي سي؛

(ب) ثانياً، في أو مقابل أداء أية فائدة أو مبالغ أخرى (لا تكون أصل المبلغ) تكون مستحقة لـ إتش إس بي سي؛ و

(ج) وثالثاً في أو مقابل أداء أي أصل من أصل المبلغ المستحق من قبل العميل إلى إتش إس بي سي.

16.9 إذا تُطلب إعادة دفع أية أموال مدفوعة إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بالالتزامات العميل بموجب أي قانون يتعلق بالإعسار أو الإفلاس أو التصفية أو لأي سبب آخر، يجوز لـ إتش إس بي سي تنفيذ هذه الشروط والخدمة التجارية المعنية كما لو كانت هذه الأموال لم تُدفع.

16.10 تكون أية مبالغ تُستحق في يوم آخر غير يوم عمل مستحقة في يوم العمل التالي. وفي تلك الحالة، يتم تعديل احتساب الفوائد والعمولات تبعاً لذلك.

16.11 إذا تم احتساب أي مبلغ يدفعه العميل إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بخدمة تجارية بالرجوع إلى معدل الفائدة القياسي المنشور (مثل معدل الفائدة المرجعي لدى البنك المركزي) وكان هذا المعدل أقل من صفر في المائة عند احتسابه، فإن هذا المعدل سيعتبر صفرًا في المائة.

17 الإقرارات والضمانات

17.1 بالإضافة إلى الإقرارات والضمانات الأخرى التي يقدمها العميل إلى إتش إس بي سي، يُقر العميل وبضمن لإتش إس بي سي ما يلي:

(أ) أنه تم تأسيسه و/أو إنشائه بموجب قوانين الولاية القضائية لتأسيسه و/أو إنشائه (حسبما ينطبق ذلك)، وأنه قائم بالفعل بشكل ساري المفعول ولديه الصلاحية الكاملة لممارسة أعماله حسبما يتم إجرائها الآن، وامتلاك أصوله وتنفيذ وأداء التزاماته بموجب هذه الشروط، ويجب عليه إبلاغ إتش إس بي سي فوراً بأي تغيير في دستوره أو وجوده؛

(ب) أن الالتزامات التي سيتحملها في هذه الشروط وفي كل معاملة تجارية قد يبرمها من وقت لآخر هي التزامات قانونية وسارية وملزمة وقابلة للتنفيذ؛

(ج) أنه تم الحصول على جميع التراخيص أو الموافقات أو الاعتمادات أو القرارات أو الرخص أو الإعفاءات أو الإيداعات أو التوثيقات أو التسجيلات المطلوبة أو المرغوبة لتمكينه من تنفيذ وممارسة حقوقه بشكل قانوني والامتثال لالتزاماته بموجب هذه الشروط وكل معاملة تجارية، أو تنفيذها وهي نافذة وسارية المفعول بالكامل؛

(د) أن هذه الشروط وكل معاملة تجارية قد يبرمها بها من وقت لآخر لا تتعارض مع مستنداته الدستورية أو أية اتفاقية أو سند ملزم له أو أي من أصوله أو تشكل حالة إخلال أو إنهاء للحدث (حسبما تكون موصوفة) بموجب أية اتفاقية أو سند من هذا القبيل؛

(هـ) أن كل خدمة تجارية يطلبها العميل تتعلق بمعاملة تجارية حقيقية كما هو موضح في المستندات المتعلقة بتلك المعاملة التجارية وكافة المستندات والمعلومات (بما في ذلك في أي طلب) التي يقدمها العميل إلى إتش إس بي سي فيما يتعلق بكل خدمة تجارية أو هذه الشروط هي كاملة ودقيقة وحقيقية وسارية المفعول.

(و) أنه لم يتخذ أي إجراء أو أية خطوات أخرى ولم يبدأ أية إجراءات قانونية لتصفيته أو إدارته القضائية أو فرض الحراسة القضائية عليه أو أية إجراءات مشابهة أو مماثلة أو لتعيين حارس قضائي أو مدير قضائي أو مصفي أو مسؤول مماثل عليه أو على كافة أو أي جزء مادي من أصوله أو إيراداته؛

(ز) أن أية مستندات أو بضائع أو عوائد بيع يكون لإتش إس بي سي حق فيها أو يُزعم أن يكون له حق فيها تكون خالية من أي حق/حقوق ضمان وعبء/أعباء (بخلاف حق إتش إس بي سي) ويكون العميل هو المالك الوحيد المستفيد من تلك المستندات أو البضائع أو عوائد البيع.

(ح) كما في التاريخ الذي يقوم فيه إتش إس بي سي بتوفير التمويل إلى

العميل فيما يتعلق بمستند أو اعتماد مستندي، لا يكون على علم بأي نزاع (سواءً فعلي أو معلق أو مهدد) فيما يتعلق بذلك المستند أو الاعتماد المستندي أو المعاملات التجارية المعنية؛ و

(ز) كما في التاريخ الذي يقوم فيه إنش إس بي سي بتوفير التمويل إلى العميل فيما يتعلق بمستند أو اعتماد مستندي أو تقديم قرض تمويل تجاري إلى العميل، أنه لم يستلم أي تمويل فيما يتعلق بذلك المستند أو الاعتماد المستندي أو المعاملات التجارية المعنية من أي شخص آخر غير إنش إس بي سي.

17.2 تعتبر جميع الإقرارات والضمانات في هذه الشروط بأنه تم تقديمها في كل يوم (أ) يتم فيه تقديم الطلب ويتم تناوله، (ب) تكون فيه الخدمة التجارية معلقة و(ج) تظل فيه أية التزامات للعميل معلقة.

17.3 يقر العميل بأن إنش إس بي سي سوف يعتمد على أية إقرارات وضمانات تتم من قبل العميل بما في ذلك عندما يقوم إنش إس بي سي بتقييم ما إذا كان سيتم تقديم الخدمة التجارية للعميل أم لا.

17.4 يقوم العميل بإبلاغ إنش إس بي سي فوراً بعلمه بعدم صحة أي إقرار أو ضمان، أو عدم قدرته على تقديم أي إقرار أو ضمان عند تكراره.

18 التعهدات

التعهدات العامة

18.1 على العميل بناء على طلب إنش إس بي سي:

(أ) تزويد إنش إس بي سي بتلك المعلومات المتعلقة بمعاملة تجارية (بما في ذلك نسخ من عقود البيع وأمر الشراء والفواتير) والمستندات والبضائع وأي بيع مقترح للبضائع حسبما يطلبه إنش إس بي سي وإخطار إنش إس بي سي فوراً في حال إلغاء أي معاملة تجارية أو إنهاؤها لأي سبب أو إذا نشأ أي نزاع جوهري فيما يتعلق بالمعاملة التجارية؛

(ب) تزويد إنش إس بي سي بتلك المعلومات الخاصة بالوضع المالي للعميل وأصوله وعملياته والشركات التابعة له حسبما يطلبه إنش إس بي سي بشكل معقول؛

(ج) تزويد إنش إس بي سي بأية معلومات مطلوبة من قبل إنش إس بي سي للوفاء بمطالب نموذج "اعرف عميلك" الخاص به أو أية إجراءات تحديد هوية مماثلة؛

(د) إبقاء إنش إس بي سي على علم بمكان وجود البضائع وأي تعديل في حالة البضائع أو وجودتها أو كميتها؛

(هـ) التعاون بشكل كامل مع إتش إس بي سي وتقديم كافة المساندة التي يطلبها إتش إس بي سي في تحصيل وإنفاذ أي دفع بموجب أو فيما يرتبط بالخدمة التجارية سواء من خلال إجراءات قانونية أو غيرها؛ و

(و) القيام فوراً بكافة تلك التصرفات والتوقيع على كافة تلك المستندات على حسابه الخاص التي قد يحددها إتش إس بي سي؛

(1) لغرض إنشاء أو إتمام أو حماية أو المحافظة على أي حق يتم منحه أو يُعزم منحه إلى إتش إس بي سي بموجب أو وفقاً لـ أو فيما يرتبط بهذه الشروط (بما في ذلك ما يختص بأية ضمانات نقدية أو مستندات أو بضائع أو عوائد بيع)؛

(2) لممارسة أية حقوق وصلاحيات وتدابير من قبل إتش إس بي سي منصوص عليها بموجب أو وفقاً لـ أو فيما يرتبط بهذه الشروط أو بموجب القانون؛ و

(3) لتسهيل التسجيل من قبل إتش إس بي سي لأية مستندات أو بضائع التي يكون إتش إس بي سي، أو يُعزم أن يكون، مهتماً بها.

تعهدات الخدمة التجارية

18.2 على العميل، إلى الحد الذي ينطبق على الخدمة التجارية و/أو حيثما يكون أو يُعزم أن يكون لدى إتش إس بي سي مصلحة في الاعتماد المستندي أو المستندات أو البضائع أو عوائد البيع المعنية المشار إليها:

(أ) التأكد من أن يكون الاعتماد المستندي أو المستندات أو البضائع أو عوائد البيع (حسبما ينطبق ذلك) خالي من أي رهن أو تكليف أو ضمان أو امتياز أو حق ضمان آخر أو عبء أو مطالبة باستثناء أي أمانة أو رهن أو أي شكل آخر من أشكال الضمان لصالح إتش إس بي سي أو التي يسمح بها إتش إس بي سي صراحةً؛

(ب) طالما كان للعميل الحق في البضائع أو إذا كان من شروط الخدمة التجارية، فإنه يُطلب من العميل شراء بوليصة تأمين على البضائع:

1. تأمين البضائع بالقيمة مقابل تلك المخاطر الغير قابلة للتأمين على النحو المنصوص عليه في الشروط المعنية أو، في حال غياب مثل هذا الشرط، كما هو معتاد لتلك البضائع؛

2. بشكل فوري بعد، وفي أي حال خلال مدة عشرة أيام من تاريخ طلب الخدمة التجارية المعنية، تقديم نسخ من وثائق التأمين المعنية إلى إتش إس بي سي؛ و

3. إخطار إتش إس بي سي بشكل فوري بأي مطالبات يتم إجراؤها على وثائق التأمين المعنية وتوجيه المؤمن ليدفع إلى إتش إس بي سي كل عوائد التأمين فيما يتعلق بالبضائع؛

- (ز) إذا كان مطلوباً من قبل إتش إس بي سي
- (1) الترتيب بشكل فوري لتظهير أي وثيقة تأمين معنية على البضائع لمصلحة إتش إس بي سي؛ و
- (2) تقديم المطالبات المتعلقة بالبضائع على الفور إلى شركة التأمين المعنية؛
- (ح) الدفع فوراً إلى إتش إس بي سي كافة عوائد التأمين التي استلمها فيما يتعلق بالبضائع و، في انتظار الدفع، الاحتفاظ بتلك العوائد كأمانة لصالح إتش إس بي سي (أو، إذا لم يتم الاعتراف بالأمانة وإنفاذها، يحتفظ بها لصالح إتش إس بي سي)؛
- (ط) تظهير كافة المستندات لصالح إتش إس بي سي وإيداع كافة المستندات لدى إتش إس بي سي أو لصالحه وتدوين حق إتش إس بي سي في كافة المستندات والبضائع في سجلاته؛
- (ي) الدفع فوراً كافة رسوم الشحن والتخزين والدخول في حوض السفن والعبور والرسوم الأخرى، والإيجار و كافة التكاليف الأخرى الخاصة بالمستندات و/أو البضائع والمرتبطة بها؛
- (ك) عدم السماح بتغيير البضائع أو تعديلها بدون الموافقة الخطية المسبقة من قبل إتش إس بي سي؛
- (ل) عدم إتخاذ أي إجراء، قد يُخل بقيمة البضائع أو فاعلية أي رهن أو أمانة بموجب هذه الشروط؛
- (م) إبلاغ إتش إس بي سي فوراً بأي حدث يصبح على علم به قد يؤثر بشكل عكسي على قدرة أي مشتري على إكمال شراء البضائع أو أي تغيير أو تلف في حالة البضائع أو جودتها أو غير ذلك؛
- (ن) إبلاغ إتش إس بي سي فوراً في حال علمه بأي سرقة أو احتيال أو نشاط غير قانوني أو خسارة أو ضرر أو أي إساءة استخدام فيما يتعلق بأي بضائع أو مستندات؛
- (ص) السماح لإتش إس بي سي (أو أي مفوض) بالدخول إلى أية مواقع يتم تخزين البضائع فيها أو تكون موجودة فيها لغرض التفتيش أو حيازة أو بخلاف ذلك حماية حقه في البضائع؛
- (ع) عدم محاولة التنازل عن المستندات أو البضائع أو عوائد البيع أو نقلها أو بيعها أو التصرف فيها أو التعامل معها بطريقة أخرى (حسبما ينطبق ذلك) أو الاعتماد المستندي (أو أي تعزيز (سواء تم تقديمه على أساس معلوم أم غير معلوم))، باستثناء حسبما هو متفق عليه بين إتش إس بي سي والعمل من وقت لآخر فيما يتعلق بالخدمة/الخدمات التجارية المقدمة؛
- (ف) عدم تقديم المستندات إلى أي بنك أو مؤسسة مالية أو نوع مماثل من

هيئة تمويلية أخرى أو الحصول على أي شكل من أشكال التمويل و/أو الاقتراض فيما يختص بنفس المعاملة التجارية؛

(ص) عدم الموافقة على أي تعديل للاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان أو المستند بدون الموافقة الخطية المسبقة من قبل إنتش إس بي سي؛ و

(ق) إصدار الإفراج الفوري عن إنتش إس بي سي من أي ضمان أو تعويض أو التزام آخر قد يكون إنتش إس بي سي قد قدمه فيما يتعلق بالمستندات أو البضائع،

ويكون إنتش إس بي سي (أو أي مفوض) مفوضاً باتخاذ تلك الخطوات والقيام بأي دفع، نيابة عن وعلى حساب العميل، لشحن أو جمع أو تحميل البضائع على الأرض أو تخزينها أو تأمينها أو تفتيشها و/أو طلب وقبض أية عوائد بيع.

19 الامتثال للقوانين والأحكام

19.1 يُقر العميل ويضمن ما يلي:

(أ) لا يكون العميل أو أي من الشركات التابعة له أو مديره أو مسؤوليه أو موظفيه أو وكلائه أو أفرعه شخصاً أو كياناً يكون، أو يكون مملوكاً أو مُتحكماً فيه من قبل أي شخص أو كيان يكون:

(1) محل أية عقوبات يصدرها أو يديرها أو يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وخزانة صاحبة الجلالة وسلطة هونغ كونغ للنقد أو أية جهة أخرى تصدر أو تفرض عقوبات قد تنطبق على إنتش إس بي سي أو العميل أو الخدمة التجارية أو المعاملة التجارية (العقوبات)؛ أو

(2) موجوداً أو مؤسساً أو له مقر في دولة أو إقليم يكون، أو أن تكون حكومته، محل للعقوبات؛

(ب) أنه تم الحصول على أية تراخيص استيراد أو تصدير مطلوبة تنطبق على كل معاملة؛ وإذا كان العميل على دراية بأن إنتش إس بي سي قد يطلب رخصة تصدير أو تفويض آخر لتقديم الخدمة التجارية المعنية إلى العميل، فسيقوم العميل بإخطار إنتش إس بي سي قبل قيام إنتش إس بي سي بتقديم الخدمة التجارية؛ و

(ج) أنه يمثل من كافة النواحي المادية بالقوانين واللوائح الأجنبية والمحلية المتعلقة بكل ولاية قضائية يعمل فيها وكل معاملة تجارية وموضوع تلك المعاملة التجارية بما في ذلك، عند الاقتضاء، شحن وتمويل البضائع الممين في تلك المعاملة التجارية أو المستندات المرتبطة بها.

19.2 يُقر العميل ويوافق على ما يلي:

(أ) يتعين على مجموعة إنتش إس بي سي ومزودي خدماتها التصرف طبقاً

لقوانين ولوائح مختلف الولايات القضائية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالعقوبات والضوابط الرقابية على التصدير ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والرشوة والفساد والتهرب الضريبي؛

(ب) في أي وقت، يجوز لإنتش إس بي سي أن يطلب من العميل فوراً تقديم معلومات إلى إنتش إس بي سي متعلقة بأية معاملة تجارية، بما في ذلك العقد الأساسي أو مستندات أخرى؛

(ج) يجوز لإنتش إس بي سي اتخاذ، وإصدار تعليمات إلى أعضاء آخرين في مجموعة إنتش إس بي سي باتخاذ، بالقدر الذي يُسمح به قانونياً بالقيام بذلك بموجب قوانين ولايته القضائية، أي إجراء (إجراءات الامتثال) يعتبر مناسباً للتصرف وفقاً للعقوبات أو القوانين واللوائح المحلية والأجنبية. ويمكن أن تشمل إجراءات الامتثال هذه ما يلي:

(1) الاعتراض على والتقصي حول أي دفع أو اتصال أو تعليمات؛

(2) إجراء المزيد من الاستفسارات بشأن ما إذا كان الشخص أو الكيان يخضع لأية عقوبات أو القيود الرقابية على التصدير؛ و/أو

(3) رفض:

(أ) إصدار خدمة تجارية أو تجديدها أو تمديدتها أو نقلها أو التنازل عنها؛

(ب) إجراء أي دفع لأية مطالبة؛ أو

(ج) تناول خدمة تجارية أو تعليمات لا تتوافق مع العقوبات أو القوانين واللوائح المحلية والأجنبية؛ و

(د) لا يكون إنتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إنتش إس بي سي مسؤولاً عن أية خسارة أو ضرر أو تأخير أو إخفاق من قبل إنتش إس بي سي في أداء واجباته بموجب هذه الشروط أو الخدمة التجارية:

(1) ناشيء عن أو متعلق بأي إجراءات امتثال اتخذها إنتش إس بي سي أو مزود خدمته أو أي عضو في مجموعة إنتش إس بي سي؛ و/أو

(2) بسبب منع دفع أية مطالبة فيما يتعلق بالخدمة التجارية أو إرسال أو استلام أية رسالة أو بيانات أو اتخاذ أي إجراء آخر فيما يتعلق بأية خدمة تجارية بسبب قانون أو لائحة أو حكم ساري المفعول لأية وكالة حكومية.

القسم 5 - التعليمات والبرامج الإلكترونية

20 التعليمات

20.1 يكون إنتش إس بي سي مفضلاً بقبول والتصرف في والاعتماد على والتناول

على أنها صحيحة ودقيقة:

(أ) كافة المراسلات والمطالبات والتعليمات (بما في ذلك أية طلبات) المُقدمة أو المزعوم تقديمها من قبل العميل إلى إتش إس بي سي (التعليمات)؛

(ب) كافة المراسلات وأي مطالبات يتم إجراؤها أو يقصد إجراؤها من قبل أي شخص؛ و

(ج) أية مستندات مُقدمة إلى إتش إس بي سي،

بما في ذلك، في كل حالة، تلك التي يتم إجرائها أو تقديمها عن طريق أو من خلال البرنامج أو بريد إلكتروني أو فاكس أو ناسخ برقي أو توكس أو اتصال سلكي أو هاتف أو أي من الوسائل الإلكترونية الأخرى (في كل حالة، **الوسائل الإلكترونية**) وهو غير ملزمًا بالتحقيق فيما يتعلق بصلاحيته أو صحة أي من تلك المراسلات والتعليمات أو المطالبة أو المستند.

20.2 يُقر العميل ويقبل بمخاطر الاعتراض على الاتصالات و المراسلات والتعليمات والمطالبات والمستندات المُرسلة إلى أو من إتش إس بي سي بواسطة الوسائل الإلكترونية أو مراقبتها أو تعديلها أو تلفها أو احتوائها على فيروسات أو بخلاف ذلك التدخل فيها من قبل شخص آخر ويُقر ويوافق على أن إتش إس بي سي غير مسؤولاً أو مُدينًا للعميل أو أي شخص آخر عن، ويتنازل العميل عن أي وكافة المطالبات المتعلقة بـ، أية خسائر ناتجة عن ذلك.

20.3 إذا قام العميل بالتواصل أو توجيه أي تعليمات أو تقديم أي مطالبة أو إرسال مستنداً بالوسائل الإلكترونية، أو أصدر تعليمات إلى إتش إس بي سي بالسماح للمستفيد أو أي شخص آخر بالقيام بالمثل، يقوم العميل بتعويض، وإبقاء إتش إس بي سي غير متضرراً من أية وكافة الخسائر التي قد يتكبدها إتش إس بي سي (بما في ذلك ما يتعلق بأي دفع يتم في الحالات التي تكون فيها التعليمات أو المطالبة المعنية غير مُصرح بها).

20.4 عندما يقدم العميل طلب خدمة تجارية ليتم تقديمها لمنفعة أحد الشركات التابعة للعميل، يوافق العميل عن نفسه (ويحصل على اتفاقية خطية متزامنة من الشركة التابعة له) بأن إتش إس بي سي ليس لديه أي التزام بالحصول على تعليمات من الشركة التابعة ويمكن لـ إتش إس بي سي التعامل فقط مع العميل نيابة عن الشركة التابعة.

20.5 ليس لدى إتش إس بي سي أي التزام بما يلي:

(أ) التحقق من هوية أو صلاحية أي شخص يقوم بالتواصل أو إعطاء تعليمات أو تقديم مطالبة أو يقدم مستند بالوسائل الإلكترونية؛

(ب) التحقق من صحة أي توقيع (تواقيع) (سواء كان إلكترونياً أو غير ذلك) على أية مراسلات أو تعليمات مُعطاة أو مطالبة مُقدمة أو مستند مُقدم بواسطة الوسائل الإلكترونية؛ أو

(ج) التماس موافقة العميل المسبقة قبل التصرف بناء على أية مراسلات تعليمات مُعطاة أو مطالبة مُقدمة أو مستند مُقدم بواسطة الوسائل الإلكترونية.

ومع ذلك، يجوز لإتش إس بي سي، حسب استنسابه المطلق، اتخاذ خطوات للتأكد من صلاحية وصحة وأصل أية مراسلات أو تعليمات أو مطالبة أو مستند (بما في ذلك طلب التحقق عبر الهاتف من أية تعليمات) واتخاذ أية خطوات قد يتم التكليف بها من قبل المتعهد الخارجي، عندما لا يمكن التأكد من صلاحية أو صحة أو أصل أية مراسلات أو تعليمات أو مطالبة أو مستند أو التأخير في أو رفض التصرف بناء على أية مراسلات أو تعليمات أو مطالبة أو مستند أو تعليق أو إنهاء أية خدمة تجارية في أي وقت.

21 البرامج

21.1 يقر العميل ويوافق على ما يلي:

(أ) يجوز لإتش إس بي سي الاعتماد على المتعهد الخارجي لتوفير البرامج حتي يتمكن إتش إس بي سي من أداء التزاماته بموجب هذه الشروط (أو أي أحكام وشروط أخرى سارية المفعول) وتقديم الخدمات التجارية؛

(ب) يكون المتعهدون الخارجيون مستقلين عن إتش إس بي سي ويمكنهم أن يتقاضوا أتعاب العميل بشكل مستقل لاستخدام برامجهم وتكون تلك الأتعاب هي مسؤولية العميل وحده؛

(ج) تخضع التزامات إتش إس بي سي بموجب هذه الشروط وأية خدمة تجارية لحقوق إتش إس بي سي بموجب الأحكام والشروط الخارجية وتوافر أي برنامج مُقدم من قبل هؤلاء المتعهدين الخارجيين؛

(د) ليس لدى إتش إس بي سي أي التزام بإبلاغ العميل بأية أحكام أو شروط خارجية أو تزويده بها؛

(هـ) ليس لدى إتش إس بي سي أي تحكم على العمليات الإلكترونية التي يستخدمها البرنامج الذي يقدمه المتعهد الخارجي لمعالجة والتعامل مع و/أو إرسال البيانات أو الرسائل؛

(و) إبلاغ إتش إس بي سي بكافة الأحكام والشروط الخارجية المطبقة على أو أية رسوم يفرضها أي برنامج يستخدمه (أو يعتزم استخدامه) فيما يتعلق بأية خدمة تجارية وإخطار إتش إس بي سي فوراً بأية تغييرات؛ و

(ز) فوراً تقديم كافة المعلومات المتعلقة بأي برنامج يستخدمه العميل قد يطلبها إتش إس بي سي بشكل معقول.

21.2 لا يتحمل إتش إس بي سي أية مسؤولية تجاه العميل أو تجاه أي شخص آخر عن أية خسارة أو ضرر يعاني منه أو يتكبده نتيجة لما يلي:

(أ) عدم توفر أي برنامج للعميل أو إتش إس بي سي أو أي شخص آخر لأي سبب كان؛ أو

(ب) استخدام العميل لأي برنامج أو الاتصال به أو لأي متعهد خارجي أو الخدمات المُقدمة من قبل إتش إس بي سي أو أي متعهد خارجي للعميل متضمناً أي برنامج.

21.3 العميل:

(أ) عليه الامتنال بكافة الإجراءات الأمنية المتبعة لدى إتش إس بي سي وكل متعهد وأية طلبات معقولة أخرى قد يصدرها إتش إس بي سي أو أي متعهد خارجي للعميل فيما يتعلق بأمن أي برنامج، بما في ذلك تعليمات حول خطوات معالجة أي خرق للأمن؛ و

(ب) يُقر ويوافق على أن من مسؤولية العميل إعداد والحفاظ على والمراجعة بشكل دوري كافة الترتيبات الأمنية المتعلقة بدخول واستخدام كل برنامج والمعلومات المخزنة على أنظمة الحاسوب والاتصالات الخاصة بالعميل، ويؤكد بأنه قام بتقييم الترتيبات الأمنية لكل برنامج، وقرر بأنها كافية لحماية مصالح العميل؛

(ج) عليه اتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لمنع الاستخدام الاحتيالي أو الغير مُصرح به لكل برنامج أو دخوله؛

(د) عليه التأكيد من عدم قيام العميل أو موظفيه بأي شيء قد يؤدي إلى تعرض أمن أي برنامج أو أنظمة أو أمن إتش إس بي سي للخطر؛ و

(هـ) عليه إخطار إتش إس بي سي في أقرب وقت ممكن عند علمه بأي دخول فعلي أو محاولة دخول غير مصرح به إلى أي برنامج أو أية معاملة غير مصرح بها أو محاولة تنفيذ تعليمات غير مصرح بها. يجب أن يكون هذا الإخطار عن طريق الهاتف ولكن يجب أن يتبع بإشعار خطي خلال ثمانية وأربعين ساعة من المكالمات الهاتفية.

القسم 6 - أخرى

22 تحديد المسؤولية

1.22 لا يكون أي من إتش إس بي سي أو أي عضو آخر في مجموعة إتش إس بي سي مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار أو دفع أو طلبات أو مطالبات أو مصاريف أو تكاليف التي يعاني منها أو يتكبدها العميل (أو أي من الشركات التابعة له) الناشئة عن أو المرتبطة بهذه الشروط أو الخدمة التجارية بخلاف تلك الخسارة أو الضرر أو الدفع أو الطلب أو المطالبة أو المصاريف أو التكلفة التي تنشأ كنتيجة مباشرة للإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد من قبل إتش إس بي سي أو أي عضو آخر في مجموعة إتش إس بي سي.

22.2 بغض النظر عن المادة 22.1، في أي ظرف من الظروف، يكون إتش إس بي

سي أو أي عضو في مجموعة إنتش إس بي سي مسؤولاً تجاه العميل (أو أي من الشركات التابعة له) عن:

(أ) أية خسارة في الأعمال أو الأرباح أو البيانات؛ أو

(ب) خسارة أو ضرر مباشر أو تبعي أو خاص،

سواء تم إبلاغ إنتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إنتش إس بي سي عن احتمالية وقوع تلك الخسارة أم الضرر أم لا.

22.3 دون تقييد المواد 22.1 و22.2، لا يكون إنتش إس بي سي مسؤولاً عن، ويتنازل العميل عن كافة المطالبات ضد إنتش إس بي سي فيما يختص بـ:

(أ) أي تصرف أو إغفال أو خسارة أو تأخير مرتبط بإرسال المستندات أو الدفع إلى أي شخص آخر أو بنك مُراسل، أو أي إيقاف أو تصرف أو إغفال أو إفسار أو إفلاس أي بنك مُراسل؛

(ب) أي تأخير و/أو خسارة في إرسال أية رسائل أو خطابات أو مستندات يتم إرسالها عن طريق البريد أو كمراسلة إلكترونية أو من خلال البرنامج أو أية قناة اتصالات، أو أي تأخير أو انقطاع أو خطأ آخر يحدث عند إرسال أو تسليم أية مراسلات من قبل أطراف ثالثة ويُقر العميل بأنه، بغض النظر عن أية تعليمات مخالفة، يجوز لإنتش إس بي سي إرسال المستند بأية وسيلة يعتبرها مناسبة؛

(ج) أي تأخير في أداء أو إخفاق في أداء أي من التزاماته بموجب هذه الشروط بسبب خارج عن سيطرته المعقولة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إخفاق أو خلل أو عدم توفر الاتصالات، واتصالات البيانات وأنظمة وخدمات الكمبيوتر والتي لا يتحكم فيها إنتش إس بي سي أو الحرب أو الأعمال القتالية أو الغزو أو الاضطرابات المدنية أو الإضرابات أو حالات الإغلاق أو أية إجراءات صناعية أخرى أو نزاعات تجارية (سواء كانت تتعلق بموظفي إنتش إس بي سي أو أي شخص آخر) أو أي قانون أو أمر حكومي (سواء كان له قوة القانون أم لا)؛

(د) أي إخفاق من جانب إنتش إس بي سي في دفع المطالبة أو أي تصرف آخر من قبل إنتش إس بي سي أو تقصير بسبب أي قانون أو لائحة أو حكم محلي أو أجنبي أو تفسير لأية محكمة أو وكالة حكومية محلية أو أجنبية؛

(هـ) شكل وكفاية وصحة وحقيقة وصلاحيه أي شخص يقوم بالتوقيع أو التظهير (بما في ذلك أي شخص يقوم بالتقديمات والطلبات وإعطاء التعليمات) (بما في ذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية) إلى إنتش إس بي سي بشكل ظاهري بناء على صلاحية العميل أو أي مستفيد) أو التزوير أو الأثر القانوني لأية مستندات إذا كانت تبدو تلك المستندات على وجهها صحيحة بشكل معقول؛

(و) مصدر أو دقة أو صحة أو حقيقة أو تزوير أو أثر قانوني لأية بيانات أو مستندات أو كشوفات مقدمة أو مستلمة من أي برنامج أو أي طرف بخصوص المعاملة التجارية، أو أية مستندات ذات صلة أو وصف أو كمية أو وزن أو جودة أو حالة أو تعبئة أو تسليم أو قيمة أو وجود البضائع أو الخدمات أو أداء آخر تتعلق به تلك البيانات أو المستندات أو الكشوفات، أو لحسن نية أو تصرفات أو إغفالات أو ملاءة أو أداء أو وضع أي طرف في المعاملة التجارية أو المرسل أو الناقل أو وكيل الشحن أو المرسل إليه أو المؤمن للبضائع أو أي شخص آخر؛

(ز) أية أفعال غير سليمة للمستفيد، بما في ذلك الإخلال بالعقد فيما يتعلق بالمعاملة التجارية، وفي الظروف التي يتحمل فيها العميل ويتكفل بكافة تلك المخاطر؛ و

(ح) قيام العميل بالتصرف أو الاعتماد على أية مشورة مُستلمة من إتش إس بي سي سواء طلب العميل هذه المشورة أم لا.

22.4 في حالة استخدام إتش إس بي سي لخدمات طرف آخر أو بنك مُراسل أو وكيل أو البرنامج لأغراض إصدار السند أو الاعتماد المستندي أو إجراء الدفع أو تناول البضائع أو المستندات أو لأي غرض آخر لدعم الخدمات المنصوص عليها في هذه الشروط، يجب على إتش إس بي سي القيام بذلك لحساب العميل وعلى مسؤولية العميل، ولا يتحمل إتش إس بي سي أية مسؤولية في حالة عدم تنفيذ أية تعليمات يعطيها إتش إس بي سي لأي طرف آخر حتى لو كان اختيار ذلك الطرف الآخر هو اختيار إتش إس بي سي. بالإضافة إلى ذلك، لا يكون إتش إس بي سي مسؤولاً عن أي تصرف أو تقصير أو إخلال أو إيقاف أو إفلاس أو إفسار لذلك الطرف الآخر.

22.5 عندما يقوم إتش إس بي سي بمراجعة أي مستند بناء على طلب العميل، تكون هذه المراجعة إرشادية فقط وليست نهائية أو قاطعة ولا يكون إتش إس بي سي مسؤولاً عن، ويتنازل العميل عن كافة المطالبات ضد إتش إس بي سي فيما يتعلق ب، أي إغفال أو إخفاق من قبل إتش إس بي سي في تحديد أية تناقضات خلال أية مراجعة من هذا القبيل.

22.6 عندما يوافق إتش إس بي سي على تقديم مشورة خاصة بالاعتماد المستندي أو أي سند لا يصدره أحد البنوك أو تقديم أي مستند يتعلق بذلك الاعتماد المستندي أو السند أو تناوله بطريقة أخرى، يُقر العميل ويوافق على ما يلي:

(أ) لا يجوز أن يكون ذلك الاعتماد المستندي أو السند تعهد من شخص آخر مستقل ولا يضمن الدفع من قبل الجهة المُصدرة أو صاحب الطلب؛

(ب) لا يجوز أن تتناول قواعد غرفة التجارة الدولية المعمول بها أو تُعطي أو تمتد لتشمل ذلك النوع من الاعتماد المستندي أو السند؛

(ج) قد لا يتمكن إتش إس بي سي من متابعة الجهة المُصدرة للدفع بنفس

الطريقة التي قد يكون قادراً عليها فيما يتعلق بالاعتماد المستندي أو
السند الصادر عن أحد البنوك؛ و

(د) يجب على العميل طلب استشارة قانونية مستقلة؛

ويتحمل العميل كافة تلك المخاطر ويتنازل عن كافة المطالبات ضد إتش إس بي سي عن الخسائر أو الأضرار أو التكاليف أو الرسوم أو المطالبات أو الإجراءات أو الطلبات المتعلقة بذلك الاعتماد المستندي أو السند بما في ذلك أية مطالبات تتعلق بإخفاق إتش إس بي سي في تنبيه العميل بأنه كان يقدم المشورة لذلك النوع من الاعتماد المستندي أو السند، أو الإخفاق في دفع مثل ذلك الاعتماد المستندي أو السند بطريقة الاعتماد المستندي أو السند الصادر عن أي بنك، أو الإخفاق في تحصيل الدفع من الجهة المُصدرة لذلك الاعتماد المستندي أو السند.

22.7 مع مراعاة الأحكام الواردة أعلاه، عند نشوء أي التزام من قبل إتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي تجاه العميل (أو أي من الشركات التابعة له) بموجب هذه الشروط أو فيما يتعلق بالخدمة التجارية، فإن ذلك الالتزام لا يتجاوز إجمالي مبلغ وقدره 1,000,000 دولار أمريكي في أي تقويم سنوي.

23 الإفصاح والسرية والخصوصية

23.1 دون تقييد أية شروط أخرى بين العميل وإتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي، يكون إتش إس بي سي مفوضاً بالتالي:

(أ) تعيين أي شخص آخر كمراسله أو مُعيّنه أو وكيله فيما يتعلق بهذه الشروط والخدمة التجارية ويجوز لإتش إس بي سي تفويض أي من صلاحيته بموجب هذه الشروط أو الخدمة التجارية إلى ذلك الشخص؛

(ب) إبلاغ أي شخص آخر بحقه في أية مستندات أو بضائع أو عوائد بيع؛ و

(ج) نقل والإفصاح عن أي من معلومات العميل إلى المُستلمين التاليين (الذين قد يتناولون وينقلون ويُفصحون عن معلومات العميل تلك):

(1) أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي؛

(2) أي من مسؤوليه أو مسؤوليهم أو مدراءهم أو موظفيهم أو خبراءهم الاستشاريين أو جهات التأمين الخاصة بهم أو وسطائهم أو مدققهم أو شركائهم أو مقاوليهم من الباطن أو مُراسليهم أو وكلائهم المُعيّنين أو وكلائهم أو مفوضيهم أو مزودي خدمة (بما في ذلك مزودي الخدمات الخارجيين والمنصات) أو المستشارين؛

(3) أية هيئات؛

(4) أي شخص يتصرف نيابة عن العميل وملتقى الدفع والمستفيدين والمُعيّنين للحساب وبنوك الوساطة والبنوك المُراسلة والبنوك

الوكيلة أو غرف المقاصة أو أنظمة المقاصة أو التسوية أو الأطراف المقابلة في السوق أو وكلاء الاستحواذ أو مستودعات المبادلة أو التجارة وأسواق الأوراق المالية والشركات التي يكون للعميل مصلحة في الأوراق المالية (حيث يحتفظ إتش إس بي سي بتلك الأوراق المالية للعميل)؛

(5) أي شخص أو كيان يقوم باستحواذ (أو قد يستحوذ) أي مصلحة في أو يتحمل (أو قد يتحمل) المخاطر في أو فيما يتعلق بأية خدمة تجارية؛

(6) أية مؤسسات مالية أخرى أو وكالات مرجعية ائتمانية أو مكاتب ائتمانية، للحصول على أو تقديم مرجعيات ائتمانية؛ و/أو

(7) أية شخص أو جهة فيما يتعلق بأي نقل أو التصرف في أو دمج أو حيازة أية أعمال في مجموعة إتش إس بي سي، في أي مكان كانت، ويشمل ذلك الولايات القضائية التي ليس لديها قوانين حماية البيانات التي تُقدم نفس مستوى الحماية الذي تُقدمه الولاية القضائية التي يتم فيها توريد الخدمة التجارية؛

بما في ذلك حيثما يتواجد المُستقبل لأي من ذلك التعيين أو الإخطار أو النقل أو الإفصاح خارج الولاية القضائية الحاكمة المعنية.

23.2 لا يكون إتش إس بي سي مسؤولاً عن تصرفات أو إغفالات أي من المتعهد الخارجي فيما يتعلق بجمع أو استخدام أو الإفصاح عن معلومات العميل من قبل المتعهد الخارجي ذلك.

23.3 عندما يقدم العميل معلومات إلى إتش إس بي سي عن الأشخاص الطبيعيين (مثل المخولين بالتوقيع)، يؤكد العميل بأن هؤلاء الأشخاص الطبيعيين قد فوضوا العميل بالقيام بذلك (واستلام أية إشعارات لحماية البيانات نيابة عنهم) ووافقوا على جمع إتش إس بي سي واستخدامه وتخزينه وتناوله ونقله وإفصاحه للبيانات الشخصية الخاصة بهم وبيانات لغرض قيام إتش إس بي سي بتنفيذ أي إجراء منصوص عليه في هذه الشروط أو تقديم الخدمة التجارية إلى أو للعميل.

23.4 على العميل التأكد من أن أية معلومات يطلب العميل من إتش إس بي سي إرسالها إلى طرف ثالث تكون كاملة ودقيقة ولن تؤدي إلى نشوء أية مطالبة ضد إتش إس بي سي (بما في ذلك أية مطالبة بالتشهير، فيما يتعلق بالخصوصية أو السرية المصرفية أو حماية البيانات أو للتعدي على أية حقوق لطرف ثالث آخر) ويؤكد العميل ويُقر بأنه حصل على الموافقة المطلوبة و/أو التخلي (عند الاقتضاء) من أجل إرسال إتش إس بي سي لتلك المعلومات.

24 متفرقات

24.1 بخلاف أية خدمة تجارية تم تقديمها على أساس غير قابل للنقض ومُلتزم به، يجوز لإتش إس بي سي في أي وقت سحب الخدمة التجارية أو رفض تقديم

الخدمة التجارية حسب استنسابه المطلق.

24.2 يكون أي تخلي أو إعفاء أو موافقة من قبل إتش إس بي سي بموجب أو فيما يتعلق بهذه الشروط أو الخدمة التجارية نافذ المفعول فقط إذا تم بشكل خطي (والذي قد يتم من خلال البرنامج).

24.3 يجوز لإتش إس بي سي في أي وقت تغيير هذه الشروط عن طريق توجيه إشعار خطي مدته ثلاثين (30) يوماً على الأقل إلى العميل وتخضع أية خدمة تجارية مطلوبة في أو بعد تاريخ النفاذ في ذلك الإشعار للشروط المعدلة.

24.4 يكون إتش إس بي سي مفوضاً باتخاذ الخطوات وإجراء الدفع الذي يعتبره مناسباً، على حساب العميل، لمعالجة أي إخلال من قبل العميل فيما يتعلق بالتزاماته بموجب هذه الشروط أو أية خدمة تجارية.

24.5 لا يعتبر أي إخلال أو تأخير من قبل إتش إس بي سي في ممارسة أي من حقوقه أو تدابيره القانونية بموجب هذه الشروط أو فيما يتعلق بالخدمة التجارية كتنازل عن أي من ذلك الحق أو التدبير القانوني، كما أن أية ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو تدبير قانوني لا تمنع أية ممارسة أخرى أو غيرها لأي حق أو تدبير قانوني آخر.

24.6 لا يجوز للعميل التنازل عن أو نقل أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط أو الخدمة التجارية. يجوز لإتش إس بي سي التنازل عن أو نقل أو إنشاء ضمان على أي من حقوقه بموجب أو فيما يتعلق بهذه الشروط أو الخدمة التجارية دون قيد أو إشعار.

24.7 مع عدم الإخلال بالمادة 20 (التعليمات)، يجب توجيه أية إشعارات من قبل العميل فيما يتعلق بهذه الشروط أو الخدمة التجارية إلى إتش إس بي سي بشكل خطي على أحدث عنوان لإتش إس بي سي أبلغ العميل به. يجوز لإتش إس بي سي توجيه إشعار إلى العميل شخصياً أو عن طريق الهاتف أو الفاكس أو عن طريق البريد أو من خلال البرنامج، أو إذا وافق عليه العميل، من خلال قناة إلكترونية أخرى على أحدث عنوان أو رقم أبلغه العميل إلى إتش إس بي سي. يعتبر الإشعار المرسل بالبريد قد تم استلامه بعد 7 أيام من تاريخ إرساله في نفس الدولة، أو بعد 15 يوماً تقويمي من تاريخ إرساله خارج الدولة.

24.8 يكون كل حكم من أحكام هذه الشروط قابل للفصل ومنفصل عن الآخرين، وإذا كان حكم واحد أو أكثر من هذه الأحكام أو أصبح غير قانوني أو باطل أو غير قابل للتنفيذ، فإن الأحكام المتبقية لا تتأثر بأي شكل من الأشكال.

24.9 إذا كان العميل يشمل شخصين أو أكثر، تكون التزامات ومسؤوليات هؤلاء الأشخاص بموجب أو فيما يتعلق بالخدمة التجارية وهذه الشروط مشتركة ومجمعة.

24.10 لا يوجد في هذه الشروط ما ينشأ أية شراكة أو مشروع مشترك أو علاقة بين أصيل ووكيل بين إتش إس بي سي والعميل أو إيجاد أو نشوء أية علاقة

أثمانية من أي نوع.

24.11 إلى الحد الذي تسمح به قوانين الولاية القضائية الحاكمة، يتنازل العميل بشكل غير قابل للنقض عن أي حق للحصانة السيادية من دعوى أو ولاية قضائية أو حكم قضائي (بما في ذلك ما يتعلق بالإعفاء المؤقت قبل صدور الحكم وتنفيذ أي حكم) قد يكون له في الولاية القضائية الحاكمة أو غيره، سواء كانت تلك الحصانة تتعلق به أو بأية أصول تجارية أو غير تجارية (بما في ذلك الأراضي أو الحسابات المصرفية أو الأصول الأخرى المحتفظ بها باسم البعثة الدبلوماسية أو غيرها أو التي تنتمي إلى البنك المركزي للعميل أو سلطة نقدية أخرى).

24.12 هذه الشروط لمنفعة العميل وإتش إس بي سي وكل عضو في مجموعة إتش إس بي سي ولا يُقصد منها المنفعة من قبل أي طرف ثالث آخر أو أن تكون قابلة للتنفيذ من قبل أي طرف ثالث. لا تخضع أية حقوق لإتش إس بي سي في إنهاء أو تغيير هذه الشروط أو أي عقد تُشكل هذه الشروط جزءاً منه، لموافقة أي طرف ثالث آخر.

25 القانون الحاكم والولاية القضائية

25.1 لأغراض الخدمة التجارية:

(أ) تُحكم هذه الخدمة التجارية وهذه الشروط بموجب قوانين الولاية القضائية الحاكمة؛ و

(ب) يكون لمحاكم الولاية القضائية الحاكمة ولاية قضائية غير حصرية لتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن، أو فيما يتعلق بهذه الخدمة التجارية وهذه الشروط أو تفسيرهما أو أية التزامات غير تعاقدية تنشأ عنها أو مرتبطة بهما.

25.2 إذا تم تحديد وكيل تبليغ بالإنداز في الطلب أو اتفاقية التسهيلات فيما يتعلق بالخدمة التجارية، فإن تبليغ أي إجراء قانوني للشخص الذي يتم تحديد اسمه وعنوانه في ذلك الطلب أو اتفاقية التسهيلات هذه يُشكل تبليغ بالإنداز إلى العميل.

25.3 إذا لم يتم العميل بتعيين وكيل تبليغ بالإنداز، بناء على طلب من إتش إس بي سي، يقوم العميل، في غضون خمسة أيام عمل، بتعيين وكيل تبليغ بالإنداز (بشروط أن يكون له مقر في الولاية القضائية) لتبليغ كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه الشروط والخدمة التجارية المعنية إلى العميل ويقوم العميل بإخطار إتش إس بي سي بعنوان وكيل التبليغ بالإنداز. وفي حالة عدم قيام العميل بذلك، يجوز لإتش إس بي سي بتعيين وكيل تبليغ بالإنداز نيابة عن العميل وعلى نفقته ويجب عليه، في أقرب وقت ممكن عملياً، إخطار العميل بذلك التعيين.

26 التعريفات والتفسير

26.1 في هذه الشروط:

الطلب يعني طلب أو تعليمات من قبل العميل للخدمة التجارية (سواء كان ذلك لنفسه أو لطرف آخر) باستخدام نموذج طلب، أو طبقاً لبنود اتفاقية التسهيلات أو يتم إجراؤه باستخدام البرنامج.

السلطات تشمل أية هيئة قضائية أو إدارية أو عامة أو تنظيمية (بما في ذلك أية هيئة تنظيم ذاتي) أو أية حكومة أو أية سلطة ضريبية أو أية بورصة أوراق مالية أو أية بورصة أو أية محكمة أو أي مصرف مركزي أو هيئة إنفاذ القانون، أو أي من وكلائهم، ذات ولاية قضائية (مباشرة أو غير مباشرة) على أي جزء من مجموعة إتش إس بي سي في أي وقت.

الاعتماد الظهير يكون له المعنى المحدد له في المادة 3.14 (الاعتمادات المستندية).

يوم عمل يعني، فيما يختص بالخدمة التجارية، أي يوم تكون فيه البنوك مفتوحة للأعمال العامة في الولاية القضائية الحاكمة.

الضمانات النقدية يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 10 (الضمانات النقدية).

المطالبة تعني أي طلب للدفع أو القبول وأي دفع أو مطالبة أو تقديم مستندات أو سحب تم إجراؤه فيما يختص بالخدمة التجارية من قبل مستفيد أو العميل أو أي شخص آخر.

التحصيل المستندي يعني معاملة التحصيل المستندي فيما يتعلق بمناولة المستندات حيث يقوم إتش إس بي سي بالتصرف سواءً كبنك تحويل أو بنك تحصيل أو بنك تمثيل.

إجراءات الامتثال يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 19 (الامتثال للقوانين والعقوبات).

شروط الدولة تعني الأحكام والشروط الإضافية الخاصة بإتش إس بي سي للدولة التي يتواجد بها كيان إتش إس بي سي المقدم للخدمة التجارية المعنية.

العميل يعني الشخص الذي يطلب الخدمة التجارية المعنية المحدد على هذا النحو في الطلب ذي الصلة والذي يتعاقد معه إتش إس بي سي فيما يختص بتقديم الخدمة التجارية (و، بدون أي قيد، حسب ما يتم. تحديده في الطلب المعني). وإذا قام إتش إس بي سي بتوفير الخدمة التجارية إلى شخص ما ليس من عملاء إتش إس بي سي، فإن الإشارة في هذه الشروط إلى "العميل" ستنتطبق على ذلك الشخص حتى وإن لم يكن ذلك الشخص من عملاء إتش إس بي سي.

معلومات العميل تعني أية بيانات شخصية و/أو معلومات سرية و/أو معلومات ضريبية (بما في ذلك البيانات والتنازلات والمواقفات المرفقة) سواء للعميل أو أي

شخص أو كيان تكون معلوماته (بما في ذلك أية بيانات شخصية أو معلومات ضريبية) مقدمة من قبل العميل أو نيابة عن العميل، إلى أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي فيما يرتبط بتقديم الخدمة التجارية.

التزامات العميل تعني في أي وقت:

(أ) كافة التزامات العميل تجاه إتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي (بما في ذلك ما قد ينشأ بموجب أو فيما يتعلق بالخدمة التجارية وهذه الشروط) التي يتم تكبدها بأية عملة وبأية صفة وسواء كانت حالية أو مستقبلية، فعلية أو محتملة، مباشرة أو غير مباشرة، أو مُتكبدة بشكل منفرد أو مشترك مع أي شخص آخر؛

(ب) الفائدة على تلك الالتزامات (قبل وبعد أي طلب أو حكم) حتى التاريخ الذي يستلم فيه إتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي الدفع. بالمعدلات التي يدفعها العميل أو التي كانت ستُدفع لولا وجود ظروف قد تُقيد الدفع؛

(ج) أية تكاليف ونفقات يتكبدها إتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي في إجراء الدفع بموجب أو فيما يختص بالخدمة التجارية نيابة عن العميل (ولكن دون أن يكون إتش إس بي سي تحت أي التزام للقيام بذلك) نتيجة لإخفاق العميل في إجراء ذلك الدفع عند الاستحقاق أو عند الطلب؛ و

(د) كافة المصاريف والنفقات (بما في ذلك الرسوم القانونية على أساس التعويض التام) التي يتكبدها إتش إس بي سي أو أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي في إتمام أو إنفاذ حقوقه بموجب أو فيما يختص بالخدمة التجارية وهذه الشروط.

الاعتماد المستندي تعني أي اعتماد مستندي أو خطاب اعتماد أو أي تعهد لإصدار اعتماد مستندي أو خطاب اعتماد (بما في ذلك أي تمديد أو تجديد أو تعديل لنفس ذلك المستند).

المستندات تعني أية كمبيالات أو كمبيالات مستندية أو سندات أذنية أو شيكات أو سندات ملكية أو شهادات أو فواتير أو بيانات أو مستندات النقل أو بواليص تأمين أو كفالات المستودعات أو إيصالات المستودعات أو أية سندات مماثلة أخرى مرتبطة بالمعاملة التجارية والتي بخصوصها يُقدم إتش إس بي سي الخدمة التجارية/الخدمات التجارية إلى العميل.

الوسائل الإلكترونية يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 20 (التعليمات).

سعر الصرف يعني سعر الصرف الفوري لإتش إس بي سي (أو إذا لم يكن لدى إتش إس بي سي سعر صرف فوري متوفر مقابل العملة المعنية، أو أي سعر صرف فوري آخر منشور يتم اختياره من قبل إتش إس بي سي) لشراء العملة المطلوبة في سوق الصرف الأجنبي المعني في الوقت المعني باستخدام العملة التي تم بها سداد الدفعة المعنية (حيث يتم اختيار أي سعر صرف فوري من قبل إتش إس بي سي).

سي بالتصرف بشكل معقول في هذه الظروف).

المتعهد الخارجي يعني شخص آخر (غير إتش إس بي سي) يوفر أي برنامج لإتش إس بي سي و/أو العميل.

الأحكام والشروط الخارجية تعني أية اتفاقية يتم إبرامها بين المتعهد الخارجي وإما إتش إس بي سي أو العميل والتي تحدد الأحكام والشروط المطبقة على استخدام إتش إس بي سي أو العميل للبرنامج.

اتفاقية التسهيلات تعني الخطاب أو الاتفاقية التي يتم إبرامها بين العميل وإتش إس بي سي والتي يقوم إتش إس بي سي وفقاً لها بالموافقة على تقديم التسهيلات في ما يتعلق بالخدمات التجارية إلى العميل.

التمويل يعني خصم أو تداول أو شراء أو دفع مسبق أو الدفع المبكر أو تظهير للمستند (سواء تم سحبه بموجب اعتماد مستندي أو تحصيل أم لا) أو للاعتماد المستندي ويتم تفسير الكلمات **يتم تمويله** و**التمويلات** تبعاً لذلك. ولتجنب أي شك، فإن التمويل لا يتضمن قرض التمويل التجاري.

البضائع تعني البضائع أو المنتجات التي تكون محل المعاملة التجارية والتي بخصوصها يُقدم إتش إس بي سي الخدمة التجارية/الخدمات التجارية إلى العميل.

الولاية القضائية الحاكمة تعني الولاية القضائية التي يتواجد فيها كيان إتش إس بي سي المُقدم للخدمة التجارية أو ولاية قضائية أخرى من هذا القبيل تتم الموافقة عليها خطياً بين العميل وإتش إس بي سي أو يتم تحديدها في شروط الدولة المعنية.

إتش إس بي سي يعني عضو في مجموعة إتش إس بي سي (أو، إذا كان ينطبق، فرع عضو مجموعة إتش إس بي سي) يُقدم الخدمة التجارية المعنية، وخلفائه والمتنازل لهم من قبله و، حيثما يسمح به السياق، يشمل أي شخص يتم تعيينه من قبل إتش إس بي سي بموجب المادة 23.1(أ) (الإفصاح والسرية والخصوصية).

مجموعة إتش إس بي سي تعني إتش إس بي سي هولدينجز بيه إل سي وشركاتها الفرعية والشركات التابعة لها من وقت لآخر.

غرفة التجارة الدولية تعني غرفة التجارة الدولية.

التكاليف المُتزايدة تعني تخفيض معدل العائد من الخدمة التجارية أو رأس المال الإجمالي لإتش إس بي سي، أو تكلفة إضافية أو مُزيدة أو تخفيض أي مبلغ مستحق وقابل للدفع بموجب هذه الشروط أو فيما يختص بالخدمة التجارية، التي يتم تكبدها أو تحملها من قبل إتش إس بي سي إلى الحد الذي يعزى إلى قيام إتش إس بي سي بأداء التزاماته بموجب هذه الشروط أو الخدمة التجارية.

الطرف المُعوض يكون له المعنى المحدد له في المادة 9 (السداد والتعويض).

التعليمات يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 20 (التعليمات).

السند يعني أي اعتماد ضمان أو طلب ضمان (بما في ذلك اعتماد و ضمان أو قبول مشترك أو قبول للمستند) أو كفالة أو خطاب ضمان مقابل أو اعتماد ضمان مقابل، أو التزام دفع مستقل مماثل (بما في ذلك أي تمديد أو تجديد أو تعديل لنفس ذلك السند).

الخسائر يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 9 (السداد والتعويض).

الاعتماد المستندي الرئيسي يكون له المعنى المحدد له في المادة 3.14 (الاعتمادات المستندية).

البيانات الشخصية تعني أية معلومات مرتبطة بأي فرد والتي من خلالها يمكن التعرف على ذلك الفرد، بما في ذلك البيانات الشخصية الحساسة والاسم/الأسماء وعنوان/عناوين الإقامة ومعلومات الاتصال والعمر و تاريخ الميلاد ومكان الميلاد والجنسية والحالة الشخصية والحالة الاجتماعية.

البرنامج يعني أي برنامج إلكتروني (أ) يتم استخدامه من قبل إتش إس بي سي أو العميل أو أي شخص آخر لإرسال أو استلام أية تعليمات أو مطالبة أو اتصال أخرى فيما يرتبط بالخدمة التجارية، و/أو (ب) يتم استخدامه من قبل إتش إس بي سي أو أي شخص آخر أو إصدار أو تقديم أي خدمة تجارية، ويشمل منصة HSBCnet.

حدث حق الرجوع يعني فيما يختص بالخدمة التجارية:

(أ) أي إساءة تمثيل أو غش مزعوم أو فعلي أو تصرف غير قانوني أو غير مصرح به من قبل العميل و/أو أي طرف آخر في المعاملة التجارية؛

(ب) أي عدم صلاحية أو عدم امتثال أو عدم قابلية تنفيذ مزعوم أو فعلي للاعتماد المستندي أو اعتماد الضمان أو المستند/المستندات أو المعاملة التجارية (حيثما ينطبق ذلك).

(ج) أي أمر أو حكم قضائي أو قانون أو لائحة أو عقوبات تقيد أي دفع (سواء إلى أو من إتش إس بي سي و/أو لا يتم أدائه لاحقاً).

الاعتماد المستندي المُساند يعني اعتماد مستندي مُساند.

اعتماد الضمان يعني اعتماد الضمان (الذي يشمل اعتماد مستندي مُساند).

العقوبات يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 19 (الامتثال للقوانين والعقوبات).

اتفاقية الضمان تعني أي مستند يُنشأ ضمان أو شبه ضمان على أي من حقوق و/أو أصول العميل لدعم أية التزامات قد تكون لدى العميل تجاه أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي من وقت لآخر.

سجل التعرف يعني، إذا كان مطبقاً في الاختصاص القضائي المعني، سجل تعرفه إتش إس بي سي (الذي يحدد رسوم وعمولات ومعدلات الفائدة وغيرها من أجور إتش إس بي سي مقابل خدمات التجارة، تكون متاحة عند الطلب من قبل العميل و/أو يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت).

الضريبة تعني ضريبة البضائع والخدمات أو ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو ضريبة الدمغة أو أية ضريبة أو رسوم ضريبية أو رسوم ضريبية أو رسوم أو خصم أو مصاريف أو سعر أو رسوم واجبة أو ضريبة إلزامية أو ضريبة مقطوعة يتم رسمها وفرضها من قبل وكالة حكومية، وأية فائدة أو غرامة أو مصاريف أو رسوم أو مبالغ أخرى مرتبطة (لكن لا تشمل الضريبة على صافي الدخل الإجمالي لإتش إس بي سي).

المعلومات الضريبية تعني أي مستند أو معلومات (والبيانات والتنازلات والموافقات المرفقة) المرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالوضع الضريبي للعميل والوضع الضريبي لأي مالك، "الشخص المُتحكم"، "المالك الأساسي" أو المالك المستفيد للعميل.

قرض التمويل التجاري يعني قرض أو سلف أو ائتمان أو غيره من التسهيلات المالية المقدمة من قبل إتش إس بي سي إلى العميل فيما يختص بالمعاملة التجارية

الخدمة التجارية تشمل:

- (أ) إصدار اعتماد مستندي وإصدار تعليمات إلى أي بنك مُراسل أو بنك مُعين أو بنك مُعزز فيما يرتبط بذلك الاعتماد المستندي؛
- (ب) التصرف كالبنك المُراسل أو البنك المُعين أو البنك المُعزز (على أساس معلوم أو غير معلوم) فيما يرتبط بالاعتماد المستندي؛
- (ت) إصدار سند و/أو إصدار تعليمات إلى أي بنك مُراسل فيما يرتبط به، وإصدار خطاب ضمان مقابل أو اعتماد ضمان مقابل أو تعويض فيما يختص به، السند؛
- (ث) التصرف كالبنك المُراسل أو البنك المُعزز أو فيما يرتبط بالسند؛
- (ج) تناول الاعتماد المستندي أو السند أو المستند؛
- (ح) التحصيلات المستندية؛
- (ز) تقديم أي تمويل؛
- (د) تقديم قرض التمويل التجاري؛
- (ذ) إصدار خطاب ضمان أو ضمان الشحن و/أو التوقيع على أو تظهير أو الإفراج عن أي مستندات النقل؛
- (ر) الإفراج عن المستندات؛
- (ز) تقديم نسخة من الاعتماد المستندي أو السند (للمراجعة و الموافقة)؛ أو
- (س) أية خدمة أو منتج آخر مرتبط بالمعاملة التجارية المُقدمة، من قبل إتش إس بي سي، عند طلب، أو فيما يختص بالعميل.

المعاملة التجارية تعني أية معاملة مرتبطة ببيع أو شراء بضائع أو خدمات من قبل

العميل من/إلى طرف ثالث، وتشمل أي عقد/عقود قد تستند عليها تلك المعاملات. **مستندات النقل** يكون لها المعنى المحدد لها في المادة 8 (طلبات الإفراج عن البضائع وضمانات الشحن وخطابات الضمان).

الدولار الأمريكي يعني العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية.

26.2 ما لم يظهر نص مخالف، أية إشارة في هذه الشروط إلى:

(أ) أي **طلب أو خدمة تجارية** (وأية إشارة في أي طلب **خدمة تجارية**) يشمل (حيثما ينطبق ذلك) العقد الذي نشأ بين العميل وإتش إس بي سي بقبول إتش إس بي سي لهذا الطلب عن طريق تقديم أو إجراء هذه الخدمة التجارية؛

(ب) **العميل أو إتش إس بي سي** أو أي شخص آخر يتم تفسيره على أنه يشمل خلفائه في الملكية والتمتاز لهم من قبله المسموح لهم فيما يرتبط بحقوقه و/أو التزاماته بموجب هذه الشروط أو التطبيق أو اتفاقية التسهيلات أو شروط الدولة؛

(ج) **يشمل أو بما في ذلك** يعني يشمل أو بما في ذلك "بدون حدود"؛

(د) اتخاذ إتش إس بي سي لقرار أو لإجراء يعني أن إتش إس بي سي يقوم بعمل أو باتخاذ، ويكون مسموحاً له القيام به أو اتخاذ، ذلك القرار أو الإجراء حسب استنسابه أو رأيه المطلق بدون الرجوع إلى، أو الحصول على الموافقة من، العميل أو أي شخص آخر؛

(هـ) أي تفويض أو تأكيد من قبل، أو تعليمات من قبل، العميل يعني أن ذلك التفويض أو التأكيد أو التعليمات غير قابلة للنقض ما لم يتم التخلي عنه من قبل إتش إس بي سي؛

(و) **شخص** يشمل أي فرد أو مكتب أو شركة أو مؤسسة أو حكومة أو ولاية أو وكالة ولاية أو أية جمعية أو أمانة أو شركة مُدمجة أو اتحاد أو شراكة أو كيان آخر (سواء لديه شخصية قانونية منفصلة أم لا)؛

(ز) **لائحة** تعني أية لائحة أو قاعدة أو إرشاد أو طلب أو توجيه رسمي (سواء لديه قوة القانون أم لا) من أية هيئة أو وكالة أو دائرة حكومية أو حكومية دولية أو عليا متخطية الحدود الوطنية، أو من أية هيئة أو منظمة تنظيمية أو ذات تنظيم ذاتي أو أخرى؛

(ح) هذه **الشروط** تشمل شروط الدولة؛

(ط) هذه **الشروط** أو أية اتفاقية أو سند آخر تعتبر مرجع لهذه الشروط أو، حسبما تكون عليه الحالة، اتفاقية أو سند آخر حسبما يتم تعديله و/أو تكملته و/أو استبداله من وقت لآخر؛

(ي) يشمل المفرد الجمع والعكس صحيح؛ و

(ك) عناوين الأقسام والمواد هي لسهولة الرجوع إليها فقط.

بالإضافة إلى هذه الشروط التي يتم إدراجها في كل استثمار طلب، يمكن أيضاً إضافة هذه الشروط من قبل إتش إس بي سي في اتفاقية التسهيلات أو أي مستند أو اتفاقية أخرى.

شروط الدولة الإمارات العربية المتحدة

1 التطبيق

- 1.1 شروط الدولة هذه مُكملة للشروط الإعتيادية لخدمات تمويل التجارة العالمية و التخصيم ("الشروط") والتي يقبلها و/أو قد يقبلها العميل من وقت لآخر، وتشكل جزءاً منها.
- 1.2 أية مصطلحات تم تعريفها في، أو تم تفسيرها لأغراض، الشروط، يكون لها نفس المعاني عند استخدامها في شروط الدولة هذه (ما لم يتم تعريفها بخلاف ذلك في شروط الدولة هذه).
- 1.3 تسري شروط الدولة هذه في حال إذا كان كيان إتش إس بي سي الذي يقدم خدمة تجارية ذات صلة موجوداً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 أحكام وشروط إضافية /مُكملة

- 2.1 تكون الولاية القضائية الحاكمة هي دولة الإمارات العربية المتحدة وتتم تسوية أية نزاعات من قبل محاكم دبي.
- 2.2 عند دخول البضائع المستوردة لغرض الاستهلاك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وعدم تصديق المستندات ذات الصلة وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، يتعهد العميل بدفع أية رسوم تصديق قبل تخليص تلك البضائع.

©حقوق الطبع والنشر لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود 2020 جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في أي أجهزة أو نظم لخرن المعلومات أو نقله بأية شكك ك أو وسككيل سد كانت تككواء إلكترونيا ، ميكانيكيا، فوتوغرافياً أو تسككجلاً أو خلاف ذلك، دون الحصككول على إذن خطي مسككبق مبنك ن إتش إس بي سي للشرق الأوسط المحدود. صكككدر عبكك ن إتش إس بي سي كككي اشكككفرق الأوسكككط المحدود فعر الإمارات العربية المتحدة، ص.ب. 66 دبي، الإمارات العربية المتحدة ، خاضكككك عمل تنظيم ومخصر مة ن ب مصكككفر الإمارات العربية المتحدة ازكرملي وخاضع للتنظيم الرئيس مة ن ب سلطة دبي لخدمات المالية.